العولمة، المجموعات الضعيفة والإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية

ورقة مقدمة إلى:

اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا

حول

"تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"

(بيروت: ١٩-٢١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥)

الدكتور باقر النجار

جامعة البحرين

الملخص التنفيذي

لا يبدو البحث عن المخارج لمآزق العلاقة بين العولمة و المجتمع مأزقا لا مخرج له. كما أن البحث عن هذه المخارج قد يأتي أحيانا تحت مسمى التوصيات، وهو الأمر الذي قد تحبذه بعض المؤسسات العاملة في الحقل العملي كالمنظمات الإقليمية و الدولية و لربما الأجهزة التنفيذية في الدول، أو أنه قد يأتي تحت مسمى المخارج أو الخواتم وهو الأمر الذي تزخر به الكثير من الدراسات الأكاديمية أو المتأكدمة. وبشكل عام يمكن أن نقترح ما نوصي به في ثلاث من التوصيات نوجزهم في الأتي:

أولا: إجراء دراسات حقلية أمبريقية عن تأثير عمليات العولمة على قطاعات المجتمع المختلفة و تحديدا الجماعة الأكثر ضعفا و استهدفا و تضررا. فما هو قائم و موجود بين أيدينا إن هو إلا دراسات انطباعية قد تكون قائمة عند البعض على مشاهدات فردية تحتاج إلى قدر من المعالجة العلمية الأكاديمية و الشواهد العملية لدعمها. من هنا تأتي أهمية البدء في دراسة تأثيرعمليات العولمة على الجماعات المستهدفة كالطفولة و المرأة و البناء التدرجي (الطبقي للمجتمع). و البحث في طبيعة و حجم التغير الذي جاء عليها من الولوج أو ما يفضل البعض قوله " بالخضوع العربي لقوى و آليات العولمة".

ثانيا: تدفع التوصية الأولى أو بناءا لها أو وفقها إلى البحث في حالة السياسات الاجتماعية وهو الجانب المنسي في كل السياسات أو الاستعدادات العربية في مواجهة مصاحبات العولمة، بل أن شبكة الأمان الاجتماعي تعاني من التكلس الإداري و الضعف التشريعي و لقصور المجتمعي و الشحة المادية، حيث إن بعض أوجل أموالها و مواردها قد تم العبث فيها من قبل جهازها التنفيذي أو بعض متنفذي جهاز الدولة وسلطته التنفيذية.

ثالثا: و يستتبع التوصيتين السابقتين القول من أنه لا بد من أعادة الاعتبار لمصفوفة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة و التي تداعت أوضاعها نتيجة لكل عمليات الهيكلة و الخصخصة و رسم السياسات، فإعادة الاعتبار لها كما و نوعا، يعني ردم جزء من الفجوة الطبقية المتصاعدة كما هي تمثل حق كل الناس في المجتمع من الحصول على الأفضل فيما يتعلق بخدمات الرعاية الاجتماعي على أسس جديدة تنقلها من طابعها الرعائي إلى حالة تنموية جديدة، و الاستفادة في ذلك من تجارب كوريا و النورج و كنا و ماليزيا.

مقدمة

دفعت الثورة المعلوماتية كنتيجة للتطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال والى انهيار حدود الزمان وتلاشي حدود المكان. فالتعريف الاصطلاحي للزمان كما هو المكان لم يعد قائمين كما كانا قبل عقدين ونيف العقد من الزمان فتجاوز وتزامن الأنماط والقيم والأمزجة والإشكال والمباني والثقافات شكل حالة

اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة لم بعهدها المجتمع البشري من قبل. وكان من نتيجة هذا التحول، الانتقال من الثقافات والأنماط المعيشية المحلية أو بعض المحلية، والمحكومة بالعناصر الثقافية المغرقة في المحلية، إلى الثقافات والأنماط المعيشية العالمية أو عبر القطرية أو عبر القومية. فتقنيات الاتصال والمتسارعة في التطور، أصبحت تمثل أحد أهم وسائط وآليات العولمة، بها تتم علمية تجاوز الزمان والمكان.. وهي في الوقت الذي تقصر فيه المسافات وتقرب الإبعاد والسير الذاتية عبر الحدود، فأنها تعولم الحياة الخاصة وتكسر خصوصية الأفراد وتنمط السلوك والاهتمامات وربما التوقعات والأذواق وقد يشمل ذلك الآراء والاتجاهات والقيم [١].

وبالمقابل فأننا مع ذلك يجب إلا نأخذ تأثيرات العولمة بأطلاقياتها كما لا يجب أن نرفض حقيقة وقوعها وحتميتها أي بمعنى أخر فأننا يجب ألا تأخذها حتمية عولمة الفعل الثقافي المحلي وتنميط رموزه وسلوك افراده، على أن قول أو مقولة مطلقة الحدوث ولا راد لها. فالفضاء الثقافي كما هو النسق القيمي المحلي، وفي كثير من حالات مجتمعات العالم الثالث، لم يفقد خصوصية النسبية لصالح مقولة مطلقية أو حتمية الفعل العولمي [٢].

فأننا رغم إقرارنا بحقيقة وحتمية عملية العولمة، إلا أننا مع ذاك نؤكد حقيقة أن العالم أو بالآحرى المجتمع البشري يمر بمرحلة تاريخية جديدة، اقرب في بعض سماتها إلى حالات المراحل الانتقالية. مرحلة يشوبها قدر غير عادي من اللا معيارية والفوضى، بل أنها في بعض حالاتها تمر بحالة من حالات التنافر والتناحر، رغم ما يلحظه البعض ويسوقه من شواهد ومؤشرات على التقارب والتداخل الثقافي العالمي. أن المرحلة حتى تستوي معالمها وسماتها الجوهرية، تحتاج لبعض من الزمن الذي قد يطول بعض الشيء [٣] أي إننا بذلك نمر أقرب إلى الانتقالية التي بدت فيها الجوانب التقنية والمادية أكثر بروزا وذات وتيرة تغير أسرع من مكونات وعناصر النسق اللامادي الذي يحتاج لقدر قد يطول من الزمن من ناحية أخرى فإن مكونات النسق الثقافي المحلي رغم حالات الاهتزاز والاختلال التي بمر بها، فأنه قد يكون قادرا على إعادة التوازن لمركباته وعناصره الثقافية الداخلية. أو أنه قد يكون قادرا على إعادة إنتاجها أو إنتاج نفسه بأشكال ونماذج يعيد إليها قدرا من التماسك والصمود والاستمرار في مواجهة الآخر. أو إنه قد يكون قادرا على إعادة إنتاج المركبات والعناصر والمنظومات والرموز الكونية في مكونات خطابه الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي المحلي أو المغرق في المحلية، وبالصورة أو الطريقة التي لا تجلب إلا القليل من الضرر. من هنا اعتقد للبعض انه من المتعذر الحديث عن ثقافة كونية على الصعيد المحلي في المجتمعات النامية، وان الأمر يحتاج للكثير من الزمن رغم مؤثرات التدافع نحو العولمة الثقافية... [٤]، ومع ذلك فأن مثل هذا القول لا ينفي أن وسائط وعمليات العولمة قد خلقت حالة مجتمعية جديدة في الكثير من المجتمعات والجيوب والمراكز كما هي في الثغور والأطراف. فعمليات/ عملية العولمة تفرض في الكثير من الحالات شروط تكيفية على بعض القطاعات الاجتماعية

كما هي على بعض الشرائح والمراتب والطبقات. ألا أنها وبمقابل ذلك قد تقود في أحدى أو بعض نتاجاتها إلى العزلة والتمر على الأخر أو الثورة عليه. أي وبتعبير آخر أنها في الوقت الذي تطبع البعض بطباعها وتكسبهم قيمها وثقافتها، إلا أنها قد تكون مرفوضة من البعض الأخر، وأن هذا الرفض قد يأخذ أشكال عدة منها العزلة ومنا التطرف والعنف والثورة. أو أنها بالإضافة لذلك قد تساهم في تضخيم مشكلات قائمة أو تعضيمها أو عولمة البعض الأخر منها.

و بشكل عام فأنها باعتقادي حالة مجتمعية جديدة تتساكن فيها أنماط ورموز ونماذج ما بعد حاثية وكونية معولمة مع أنماط ورموز ونماذج ما قبل حداثية تقليدية أو مغرقة في التقليدية.. فعملية العولمة كما هي واقعه في مجتمعاتنا العربية لم تخلق عملية التغير والتحديث و مشكلاتها.. بل أنها قد فأقمت وضخمة من حضورها. فالتحولات الكبرى التي بدت تعصف بنا إن هي تحولات قد جذرت من فاعليتها عمليات العولمة، وهي في هذا تخلق ظروفها تكيفية عند البعض وانعزالية عند البعض الآخر. إنها دون شك ظروف معطيات تفرض نفسها على سياقنا الاجتماعي والثقافي والسياسي و بالطبع. وتطبع به نتاجاتها ومصاحباته، فظواهر ومشكلات الفقر البطالة والفراغ والعنف وتعاطي المخدرات وعمالة الأطفال الشوارع والاتجار بالنساء والأطفال وانتشار الفساد والعنف بأشكاله المختلفة وتلكؤ عمليات الإصلاح، كلها قد تكون ظواهر ومشكلات قائمة من قبل، إلا أن آليات العولمة وعملياتها قد أدت إلى تفاقمها بدرجة كبيرة، كما هي قد ساهمت في عولمتها وإخراجها من حيزها وفضائها المحلي، إلى تلك الإشكال والأنماط المعولمة [٥]. من ناحية أخرى فان ظواهر ومشكلات الاستغلال الاقتصادي والجنسي للمرأة والطفل أو الطفولة العاملة وأطفال الشوارع وقضايا الاتجار بالأعضاء البشرية لم تعد مشكلات ذات صبغة وهوية محلية تخص هذا القطر عن غيره من الأقطار، بل إنها قد أصبحت مشكلات عالمية باتت المجتمعات البشرية تتناقل الخبرات لعلاجها وتتعاون في محاربة بعضها، والتقليل من أثارها ومصاحباتها المدمرة على الفرد والجماعة والمجتمع، مثلما هي عملية العولمة تعمم انتشارها على بقاع العالم.

أي بمعنى آخر إن عمليات العولمة بالإضافة لسياسات التكيف الهيكلي التي تبنتها الكثير من دول المنطقة العربية، ونتيجة لغياب أي شكل من أشكال السياسات الاجتماعية المساندة أو نتيجة لضعفها أو قصور شمولها الزماني والمكاني، فإن هذه العمليات قد فاقمت من مشكلات قائمة بالفعل كالفقر والبطالة.. وغيرها، كما أنها ساهمت في خلق مشكلات أخرى جديدة أو ساعدت على بروزها كالفساد وغسيل الأموال والاتجار في الأعضاء البشرية والنساء والأطفال، كما هي قد عمقت من حالة التيه السياسي والتلكؤ الاقتصادي والتطرف الديني والإرهاب واضطراب في الهوية ومحدداتها و لربما مكوناتها.

و تمثل هذه الورقة محاولة لتلمس ظاهرة الفقر والعوز في المنطقة العربية من خلال معالجة قضايا المرأة والطفولة والتحول الطبقي في المنطقة العربية.

أولا- عولمة قضايا ومشكلات النساء:

تدعي شركة نايك المشهورة في صناعة الأحذية الرياضية المعروفة، أنها تصنع هذه الأحذية في أكثر من ثلاثين بلدا، وتمتلك أكثر من ٣٥٠ مصنعا يعمل فيها ما يقارب من نصف مليون إنسان ٩٠في المائة منهم من النساء. نيل نايك، لا يمل القول بأن شركته "بإعطائها التكليفات قبل عشرين عاما، (قد ساهمت) في ولادة المعجزة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وتايوان. وأنها ستساعد كل من الصين واندونيسيا وفيتنام في الخروج من دائرة الفقر"... وقد يكون قول نايك هذا صحيحا في شقه الأول، عن كوريا وتايوان وربما الصين، إلا أن إندونيسيا قد دخلت في حالة من حالات اللا توازن منذ أن فارقها الجنرال سوهارتو، ولم يعد المستثمر الأوربي يقدم على الاستثمار في شرق آسيا كما كان عليه الوضع قبل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها دول شرق آسيا في أواخر عام ١٩٩٧.

بل أن كرسيتا فيشركش، في دراستها حول المرأة والعولمة في آسيا، كتبت معلقة على حالة عاملات شركة نايك للأحذية"

" مخجل أن تقوم أمام نايك تاون، معبد النصر هذا، مظاهرات دائمة تذكر بأولئك الذين ينتمون حقا إلى عائلة نايك بأنهم لا يفوزون (دائما). فمن ألـ ٧٠ دولارا التي تدفعها زبونة ثمن (الحذاء) فوق منضدة البيع تحصل العاملات في آسيا على ما يقارب من ٣،٩في المائة كأجر ويدخل الباقي في ميزان المالك والبائع [٦].

ويتساءل "أليسون جاغار" في كتابه " الدرجة صفر للتاريخ" أو نهاية العولمة [٧]، هل العولمة جيدة للنساء؟ . ويذهب إلى أن الجواب على هذا السؤال يعتمد بشكل واضح على ما يعنيه المرء بـ "العولمة" و "الجيد" وأي "نساء يضع المرء في ذهنه" ويؤكد على أن العولمة كما تعرفها اليوم، ليست جيدة للنساء. ويقترح أن سوء الوضع الحالي ليس مردة إلى العولمة بحد ذاتها بل بالا حرى إلى نمطها الليبرالي الجديد الذي يخلق واقع هو النقيض تماما لخطاب مشجعيها، فبدلا من المرور بقصر من السلام العالمي يتعرض العالم الليبرالي الجديد للتخريب بفعل حروب لا حصر لها، ومستويات عالية من النزعة العسكرية (العسكرة) واضطرا بات أهلية وأشكال من العنف المؤسساتي يمكن وصفها بالحروب الأثنية، وفجوة متسارعة بين الأغنياء والفقراء. وبدلا من الديمقراطية والعدالة تخلق الليبرالية الجديدة ثراء لا

سابق له لأجل قلة، وبؤسا وعوزا للملايين من البشر، وأن إعدادا متزايدة من البلدان تتبنى إشكالا ظاهرية من الديمقراطية غطاء للفاشية السياسية والفساد، ويتم توفير البيئة بمعدل متسارع، ويتسم العالم الجديد الليبرالي بالانفجار العنيف للكراهيات الاثنية العرقية وحتى للإبادة الجماعية.

أن العولمة الليبرالية الجديدة لم تظهر عام ١٩٨٩ مع انهيار الاتحاد السوفيتي أو ما يسمى بالشيوعية، وحتى لم تنشأ عام ١٩٤٥ حينما أنشأت المؤسسات الكبرى للاقتصاد العالمي، بما فيها صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، والاتفاقية الدولية للتعريفات والتجارة (GATT) التي كانت السلف لمنظمة التجارة العالمية (WTO). أن العولمة الجديدة هي تتويج لتطورات طويلة الأمد شكلت العالم الحديث على وجه التحديد، ارتبطت التجارة بين القارات والهجرات السكانية على مدى الخمسمائة سنة الأخيرة من معظمها بالبحث عن الموارد والأسواق الجديدة لأجل الاقتصاديات الرأسمالية الناشئة لأوربا الغربية وأمريكا الشمالية. وبحلول عام ١٩١٤ كانت بريطانيا وفرنسا وأمريكا مجتمعة تسيطر على ٨٥ في المائة من سطح الأرض. لقد كان لنتيجة التوسع الأوربي والأمريكي أن أصبح العالم – ولا يزال – منظومة مترابطة واحدة. إن النزعة الاستعمارية الأوربية والأمريكية قد صاغت بعمق العالم الذي نقطنه اليوم. فقد أنتجت الفلسفة الليبرالية الجديدة التي تقدم القواعد لأجل لعبة الحرب التي تعرف حاليا باسم " العولمة " ومهدت الأرض الوعرة التي تلعب عليها اللعبة.

الليبرالية الجديدة هي الاسم الذي يطلق على نسخة النظرية السياسية الليبرالية التي تهيمن في الوقت الحالي على خطاب العولمة ورغم أن اسم الليبرالية الجديدة يوحى بأنها نوع جديد من الليبرالية، فإنها في الحقيقة تبدي تراجعا عن الديمقراطية الاجتماعية الليبرالية للسنوات التالية للحرب العالمية الثانية و بالعودة إلى ليبرالية عدم التدخل في إعادة توزيع الدخل في القرنيين التاسع عشر والثامن عشر.

إن الليبرالية اقتصادية الجديدة تقوض المصالح الخاصة للنساء من السلام والازدهار والديمقراطية والصحة والبيئة وإلغاء العنصرية والمركزية الاثنية. أنها نظام معاد أو خصم للنساء. أنها تجعل حياة عدد اكبر من النساء أكثر سوءا، أن حياة الكثير من أفقر نساء العالم وأكثرهن تهميشا في الجنوب من الأرض وشمالها أخذه في التدهور بسبب الحروب واللامساواة الاقتصادية والفاشية السياسية، إن نسبة كبيرة من النساء وخصوصا الفقيرات يتحملن قسطا كبيرا وثقيلا من الأعباء التي تفرضها الحروب والنزعة العسكرية، فإصابات الحروب بمعظمها من المدنيين ففي الحروب العالمية الأولى كان ٢٠ في المائة المصابين من المدنيين وفي الحرب العالمية الثانية كان ٥٠ في المائة من المصابين من المدنيين.

ويقدر حوالي ٩٠ في المائة من المصابين في الحروب اليوم من المدنيين (النساء والأطفال) وخصوصا من النساء الجنوبيات هم جنوب الكرة الأرضية، نظرا لان معظم إصابات الحروب الأخيرة قد وقعت في

جنوب الكرة الأرضية. ويشكل النساء والأطفال ٨٠ في المائة من ملايين اللاجئين الذين تقتلعهم الحروب من ديارهم. كما تتم إعاقة العمالة المأجورة للنساء وينظر إلى جنسا نية النساء كمورد قومي، ويتم التحكم باستقلالهن الجنسي، ويطالبن بتقديم الخدمات الجنسية للأبطال المحاربين، ألم تجعل اليابان من النساء الكوريات الجنوبيات أو بعضهن أثناء الحرب العالمية الثانية متعة لجنودها المقاتلين، تحت مسمى "نساء للراحة". وتكرس وسائل الأعلام الجماهيرية صورة النساء بوصفهن ضعيفات ومفسدات.

لقد خلقت عمليات العولمة كثيرا من الرابحين الكبار لكنها خلقت عددا اكبر من الخاسرين، والنساء هن من بين الخاسرين بنسب كبيرة.إن النساء في الشمال العالمي، وبالأخص الملونات منهن، يتعرضن للإفقار بشكل غير متناسب بفعل التباين الاقتصادي الناجم عن التجارة الحرة والتي سببت انتقال كثير من الوظائف الجيدة الأجور من الشمال إلى المناطق المتدنية الأجور في الجنوب العالمي حيث تم استبدال هذه الوظائف في الشمال بما يسمى بالأعمال الطارئة أو اللانظامية، أو ذات الدوام الجزئي Part Time (من قطاع الخدمات غالبا)، والتي تكون متدنية الأجر وتفتقر إلى إعانات الصحة أو إعانات التقاعد. وهي أعمال غالبا ما يتم توظيف النساء فيها. و رغم عن هذه الظاهرة محدودة الحضور في المنطقة العربية إلا أنها في ازدياد و تصاعد مع نمو قطاع الخدمات في الاقتصاد و المجتمع.
فقد عان النساء في أوربا الشرقية من البطالة الكبيرة اثر انهيار الاقتصاديات الاشتراكية وانحدار الخدمات الاجتماعية. فقد تم استبعادهن من الأعمال عالية الدخل في قطاعات الإدارة العامة والجامعات واجبر الكثير منهن وبخاصة ذات التعليم العالي على اللجوء إلى البغاء وامتهان البيع في الشوارع أو التسول.

وفي بلدان آسيا و تحديدا شرقها، حيث تشجع الحكومات الاستثمار المشترك المتعدد الجنسيات أصبح النساء هن بروليتاريا الصناعات الجديدة في الاقتصاديات القائمة على التصدير، وذلك بوصفهن سهلات الانقياد، مجدات، متقنات، ومغريات جنسيا، و تعتبر السياحة الجنسية هي الدعامة الأساسية للاقتصاديات المحلية في بعض بلدان آسيا و جزر البحر الكاريبي، إذ تشمل مهنة الجنس، على سبيل المثال لا الحصر، خدمة العاملين في المزارع الكبيرة، و ممثلي الشركات العابرة للقوميات، والجنود والقواعد العسكرية، وجنود الأمم المتحدة العاملين فيها. إن تجارة الجنس العالمية المنتشرة بشكل هائل تؤدي إلى استخدام ملايين النساء كعاملات جنس خارج بلدانهن الأصلية.

و بشكل عام فإن تقرير للتنمية البشرية عام ٢٠٠٥ يشير إلى أن نسبة ألامية قد ازدادت في أوساط النساء وكذلك الفقر أيضا فهناك ١،٣ مليار فقير موقع في العالم منهم ٩٠٠ مليون امرأة أي ما يعادل ٧٠في المائة للنساء ، ويعملن ثلثي ساعات العمل وباجر يمثل عشر قيمة الأجر المعين الذي يدفع للرجال. مما يؤكد على استغلال المرأة في ظل البطالة والنزاعات والحروب وحاجتها المادية الملحة، ويستغل جسدها

في الترويج للسلع ففي عصر العولمة يصبح الجسد جزءا من ثقافة الصورة التي يعد الجسد أو حضور الجسد هو أخطر ما جاء في تفاقم الصورة حيث أصبح الجسد سلعة استهلاكية، ولم يعد جمال الجسد الأنثوي مرتبطا بها كقدسية جمالية مختلفة ففي الأساسي في التكوين وهي الأم الأرض والوالدة وهي عشتار ومثبنوس وازيس سيدة الأرباب، بل أصبحت المقاييس المثالية للجمال هي مقدار الإثارة التي تتوفر في الجسد، ويحرى يقم الفوز في المثالي لجسد المرأة ومقايسة ومعاييره، عبر آلاف بل مئات الآلاف من الصور وعروض الأزياء والأفلام وأغلفة المجلات، وأصبح أخطر ما في الأمر أن جسد الأنثى أصبح مثالا يكن أن يتحول إلى حقيقة من خلال الجراحات المكلفة التي تختص بها مراكز طبية معينة ومشهورة عبر العالم دون سواها ويشير الإحصاءات إلى أنه في عام ١٩٩٨ فقط شهدت الولايات المتحدة الأمريكية فقط أجراء ما يقارب ٣ ملايين عملية تجميلية لا تشمل التشوهات الخلقية.[٨]

لقد أصبح الجسد وليس أي مؤهلات أقرب هو الطريق إلى الوظيفة وأصبح الشكل هو معيار قبول ونجاح المضيفات والسكرتيرات والممثلات وفي مديرات التسويق وموظفات الاستقبال، وأصبح الكثير من الشركات والبنوك والفنادق تؤمن بأن الجسد هو المعيار الحقيقي لاختيار المرأة كعاملة وليس كفاءة المرأة أو تعليمها أو إنسانيتها مما يكشف عن المضمون المادي للعولمة حيث يتحول المرأة إلى دمية سرعان ما تتعرض للعطب إذا تقدم بها السن قليلا وفي إطار عولمة شكل جسد المرأة النابع من سيطرة عقيدة الربح المادي يتم نقل أو تعميم هذا النموذج على بقية المجتمعات البشرية في دول العالم الثالث.[٩]

العولمة والمرأة العربية:

لا أعتقد إن الحالة العالمية ونقصد بها حالة الاستغلال الذي تخضع له المرأة على الصعيد الاقتصادي وربما الجنسي هي بذات القدر والحجم قائمة في الحالة العربية – إلا أن ذلك لا ينفي عن المنطقة قدرا من الاستغلال الذي تخضع له المرأة و الذي يتصاعد بزيادة اندماجها، أي المنطقة العربية، في النظام الاقتصادي العالمي، أو وبالا حرى بتصاعد تأثيرات قوى وآليات العولمة في جوانب حياة المنطقة المختلفة.

من ناحية أخرى فإن الاستثمارات الخارجية التي توظف عمالة النسوية هي محدودة في بعض الأقطار العربية، وبالتحديد في المملكة المغربية وربما تونس ومصر. فالبيئة العربية، في عمومها و لأسباب متعلقة بالغلاء النسبي للأيدي العاملة النسوية ولربما قصور كفاءتها التوعية والكمية، إذا ما قورنت بشرق آسيا وجنوبها، بالإضافة لانتشار الفساد وانعدام الشفافية والتعقيدات الإدارية، تجعل من المنطقة العربية بيئة طاردة للاستثمارات الغربية إلا أن ذلك لا يعني انتفاء قدر من الاستثمار وتحديدا في القطاعات الخدمية، قد ازدادت وتيرتها مع إحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي دفع نحو تنشيط الاستثمارات الخليجية تحديدا في قطاعات الفندقة والسياحة والخدمات.

ويمكن هنا استشراف بعض آثار عمليات العولمة من التجارب الدولية الأخرى في الكثير من المجالات. فالتوسع في بعض القطاعات الصناعية وتحديدا في قطاعي صناعة الأجهزة الالكترونية والمنسوجات عن بعض القطاعات الصناعية الأخرى بارتفاع عدد وتحديدا العاملات عن العاملين، الأمر الذي قد يدفع ولربما أن دافعا وخصوصا في قطاع صناعة المنسوجات إلى انثنة العمل... وكمحصلة لذلك قد ترتفع نسبة بطالة الرجال عن النساء... فالنساء يقبلن بأجور عمل أقل مقابل الرجال... بل أن الكثير من الدراسات التي تم أجراؤها في دول شرق آسيا والهند بالإضافة إلى البعض المجتمعات الغربية، تشير إلى أن التوسع في صناعة الكمبيوترات والصناعة الالكترونية، قد رفع من معدلات مساهمة المرأة في العمل، وخفض بشكل ملحوظ من المساهمة الذكورية، كما أنه قد ساهم في انخفاض معدلات الأجور كنتيجة لانثنة العمل. فمثلا تشكل بطالة الرجال في مدينة نيوكاس البريطانية ثلاثة أضعاف النساء... فأجواء الاستثمار الصناعية الجديدة قد دفعت نح وتلاشي مقولات الحد الأدنى للأجر، كما أنها أن التوظيف في إطارها بات متحررا من قوانين العمل المتعلقة بالحماية من الفصل وربما الحماية والإصابة والتقاعد. ولا اعتقد إن الدول العربية ستشد عما هو قائم في المواقع الأخرى من العالم النامي. فالحاجة للاستثمار الأجنبي وتزايد إعداد العاطلين عن العمل تدفع نحو مزيد من التحرر مما قد يسمى بقوانين وإجراءات حماية العمالة المواطنة أو حماية مكتسبات الديمقراطية الاجتماعية التي اكتسبها الأفراد والجماعات في المرحلة السابقة.

بالإضافة لذلك فانه يمكن الإشارة إلى أن المنطقة العربية، رغم أنها ليست في بؤرة ما يسمى بالاتجار بالنساء، إلا أن ما يجب الالتفات إليه وربما التحيط منه، هو أن عمليات العولمة قد لعبت فيها دور المحرك والمضاعف وذلك يجعل الحدود أكثر قابلية للاختراق... فحين تشجع الحكومات السياحة كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية والدخل فإن ذلك يعني التغاضي عما يسمى بالتجارة الجنسية، أو أن تحاول جعلها إن تتم في أضيق الحدود. وما يجب معرفته في هذا الإطار أن هذه التجارة لم يعد الداخلين فيها هم من المحليات من النساء بل أنها وبفعل عولمتها أصبح السوق المحلي فضاءا عالمية لتجارة قد أصحبت أكثر عالمية، وأعظم درا للأموال. فالفقر وسقوط الحدود والثقافات وسيادة اللا معيارية الاجتماعية قد ساعدت على رواج تجارة الجنس والنساء وكذلك تجارة الأطفال والأعضاء الآدمية... ورغم الحساسية الشديدة الذي يحتله هذا الموضوع على الصعيد الرسمي أو الأهلي في المنطقة العربية، إلا أن عملية التصدي له من حيث عواقبه الاجتماعية كما هي الثقافة والاقتصادية تتطلب قدرا من الجدية من القطاعين الرسمي والخاص كما هو من قوى ومنظمات المجتمع المدني[١٠]. أي بمعنى أخر إن الاعتراف بوجود التجارة الجنسية في بعض المواقع و الأطراف العربية قد يتطلب هو الأخر اعترافا بضلوع أو تداخل أطرافا رسمية أو أهلية في هذه التجارة.

فالتجارة الجنسية و نتيجة لرواجها في بعض المواقع و الأطراف بفعل عوامل عدة، أصبحت وتحديدا في بعض المجتمعات الشرق آسيوية والشرق أوربية تمثل مصدر أساسيا لقطاع من السكان يلتف حولة قطاع مهم من المتنفذين في الإدارات الحكومية والأجهزة الأمنية، حيث تقدر منظمة العمل الدولية، أن الدعارة قد شكلت ما بين ٢ في المائة و١٤ في المائة من مجموع الأنشطة الاقتصادية بتايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفليبين. وهي وفق دراسة بيشون وروبنسون فإنها تجلب ما يقارب من ٤ مليار دولار سنويا إلى تايلاند(١١).

ثانيا: حالة الأطفال- نتاجا حالة الفقر

تعرف المنطقة العربية من الناحية الديمغرافية بأن دولها فتية، حيث ترتفع فيها فئة المجموعة العمرية الصغيرة – سنة إلى ثمانية عشرة سنة، في الهرم السكاني العام، وهم يشكلون ما نسبته ٥٠ في المائة من سكان الوطن العربي، ورغم أن المجتمع العربي قد حقق بعض التقدم على صعيد الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للطفولة العربية، إلا أنها ومنذ مطلع التسعينيات، و لأسباب متعلقة بضعف الأداء و النمو الاقتصادي و استمرار العجز في ميزانياتها العامة، قد دفعت نحو تبني سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، والتي صاحبها تقلص واضح في قدرة الدولة العربية على تقديم حزمة الخدمات الاجتماعية الأساسية التي اعتادت تقديمها.. الأمر الذي دفع بمزيد من الطفولة العربية خارج المدرسة أو لافتقارها إلى بيئة تعليمية قادرة على مواكبة التطورات الحديثة في العملية التعليمية أو نتيجة لعجز النظام التعليمي عن إحداث النقلة و الحراك الاجتماعي في أعين الداخلين فيه. كما كان من نتيجة ذلك عجز الخدمات الصحية الرسمية عن الوفاء بالحاجات الأساسية للطفولة لأسباب متعددة. بمعنى أخر أن التغيرات الاقتصادية الدولية قد دفعت الدولة نحو خفض أو التخلص من الخدمات الاجتماعية باهضة التكاليف، كما دفعها هذا للتخلي عن الكثير من الخدمات الاجتماعية إلى عرفتها دولة الرفاه في حقبتها الستينية و لربما السبعينية. هذا التخلي الذي بدت انعكاساته بل آثاره واضحة على قطاعات عديد من المجتمع ولربما قد يكون أحد أهم هذه القطاعات هي الطفولة حيث تقدر عمالة الأطفال في المنطقة العربية بحوالي ١٣ مليون طفل وتحديدا في المغرب والسودان ومصر واليمن والصومال... وغيرها. بل أن بعضا من دول اليسر العربية كالمملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان هي الأخرى وبفضل عمليات العولمة والتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها منطقة الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١/٩٠ لم تسلم هي الأخر من ذلك.. فارتفعت إعداد العاملين والداخلين من أطفالها في سوق العمل رغم تحقيقها قدر من الكفاية التعليمية، ورغم انتشار العديد من خدمات الطفولة. وبشكل عام فإن حجم المشكلات في تراجع بل أنها في تصاعد مستمر، رغم الصيحات التي أطلقت حول انعكاسات ذلك على المجتمع والتي لم تذهب بعيدا عن حالة التمني أو أنها لم تذهب بعيدا عن حالة التمني أو أنها لم تذهب بعيدا عن بعض الإجراءات "والفزعات" الوقتية.. والتي لم تتبلور في استراتيجيات عربية

واضحة وقابلة للتنفيذ على صعيد حل معضل عمالة الطفولة في المنطقة العربية، بل أنها قد أصبحت، أي عمالة الأطفال، بالنسبة للبعض من أصحاب المشاريع الصغيرة مدخلا لتعظيم الإرباح والعوائد.

من ناحية أخرى، فأن انتشار وسائط الاتصال المختلفة وسهولة الحصول عليها أو الوصول إليها وحصول حالات التفكك الأسري، قد أحدثت خللا مهما في وسائط التنشئة الاجتماعية التقليدية، وهي بذلك لم تنشأ وسائط وبدائل أخرى حداثية قابلة للتداول أو راسخة الحضور في أوساط المجتمع وجماعاته. فلم تعد الحيرة أو الأم الوسيط الأساسي في تنشئة الأبناء أو حتى العناية بهم. بل أصبحت سلسلة الكتب الأجنبية المترجمة، كما هي الناني، هي مصدر هذه المعرفة المشوشة الغير قادرة على التأسيس في المجتمع... بالإضافة لذلك فأن تعرض الأطفال وخصوصا في دول اليسر العربية لوسائط الاتصال الحديثة من انترنت ومحطات تلفزيونية فضائية سهلة وميسرة الالتقاط ذات برامج كلنا نعرف طبيعتها وهواتف نقالة توظف لغير إغراض الاتصال، لهي ذات تأثيرات، لن أقول مدمرة و لكنها خطيرة على تنشئة وثقافة الطفولة في هذه المجتمعات العربية.

١ – عمالة الأطفال:

يشير مفهوم الحرمان لفة "العجز عن الحصول على الرزق أو الخدمة أو خسران حق أو حاسة أو ممتلكات".أما التعريفات العلمية للحرمان فإنها تعالجه بوصفه ينطبق على الطفل الذي لا ينال الرعاية المادية والمعنونة الكافية، أو الذي يحرم من الإشباع المناسب لحاجاته أو الذي يعاني الرفض وعدم القبول فيتخلى عنه المسئولون قانونا عنه، كما يمكن أن ينسحب المفهوم على المعاقين واللقطاء و ذوي الاحتياجات الخاصة والجانحين والمنبوذين، ومن لا يستطيع آباؤهم تربيتهم بشكل عادي أو حتى أولئك الذين يشكل إباؤهم خطرا عليهم.

ويتخذ الحرمان عدة أشكال ومستويات يتصف بعضها بأنه دائم وعميق الأثر ويتصف البعض الأخر بأنه مؤقت ومحدود التأثر[١٢]. وعلى ضوء هذا التصور للحرمان ستكون معالجتنا لبعض مظاهر ونتائج هذه الظاهرة كما تتجلى في عمالة الأطفال وأطفال الشوارع أو الأطفال المشردون، والأحداث الجانحون. ورغم أن ظاهرة عمالة الأطفال قد نشأت في الغرب أبان الثورة الصناعية، إلا أنها تكاد أن تنقرض عن الدول المتقدمة الآن، مما يدل على ارتباطها بدرجة تقدم المجتمع و ارتفاع مستوى المعيشة و تطور التشريعات و الخدمات الاجتماعية ولذلك فهي أكثر انتشارا في دول العالم الثالث نظرا لتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحولات العالمية الجارية.

وتقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العاملين في عام ١٩٩٩ بنحو ٢٥٠ مليون طفل في الفئة العمرية من ٥ – ١٤ سنة ١٢٠ مليون منهم يعملون كل الوقت وأكثر من ثلثيهم ٧٤ في المائة يعملون بالزراعة وتتركز النسبة العليا من الأطفال العاملين في آسيا ٦١ في المائة ثم أفريقيا ٣٢ في المائة، ثم أمريكا اللاتينية ٧ في المائة وأن كانت أعلى نسبة عمل بين الأطفال في أفريقيا في فئة السن ٥-١٤ والتي تبلغ ٤١ في المائة وفي أسيا تبلغ ٢٢ في المائة وفي أمريكا اللاتينية تبلغ ١٧ في المائة.

ويشير احد تقارير منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٢ فإن سدس أطفال العالم تقريبا بني سن الخامسة والسابعة عشرة يتم استغلالهم في سوق العمل، وأغلب هؤلاء الأطفال يتعرضون لنفس المخاطر ويتحملون نفس مسؤوليات البالغين في سوق العمل.

وطبقا لدراسة حديثة أجرتها منظمة العمل الدولية فإن عدد الأطفال العاملين بلغ اكبر من ١٨٣ مليون طفل في العالم ينقسمون إلى ٨ مليون و٣١٠ ألف في الدول الأقل تقدما وحوالي ١١٠ مليون و٣٩٠ ألف في آسيا وحوالي ١٦ مليون و٤٦٦ ألف في أمريكا اللاتينية وحوالي ٣٧ مليون ٩٠٢ ألف في جنوب الصحراء الأفريقية وهناك ٩ مليون و ٢٧٠ ألف طفل عامل في شمال أفريقيا والشرق الأوسط منهم أكثر من ٢ مليون طفل في مصر. أي أ، هناك ما يقرب من ١٩في المائة من الأطفال في العالم ما بين ٥-١٤ سنة يرحمون من طفولتهم ويزج بهم إلى سوق العمل [١٣]

وبشكل عام فأن ظاهرة تشغيل الأطفال إن هي إلا نتاج لحالة الفقر وزيادة الأعباء الاقتصادية الناتجة عن سياسات التكيف البنيوي والديون والتغير الاجتماعي السريع، والحروب وغيرها. وأن هذا العمل يتسم بالخطورة من الناحية الصحية والجسمية ويؤثر على نمو الأطفال الجسدي والنفسي والاجتماعي ويحرمهم من التعليم والحصول على الخدمات الأساسية لمن هم في سنهم.

لقد أثرت عمليات العولمة و سياسات التكيف الهيكلي غير المترافقة مع شبكة من الأمان الاجتماعي إلى زيادة عمالة الأطفال كما هن النساء كنتاج لزيادة مساحات الفقر في المجتمع الذي يدفع بأكثر أعضائه ضعفا في المجتمع نحو السوق لقد جاء دخول النساء و الأطفال لسوق العمل كنتيجة لزيادة الطلب على العمل الرخيص و تحديدا في القطاعات غير الرسمية الهادف إلى تعظيم الربح و خفض التكاليف. كما و يوظف الأطفال للعمل في الصناعات الموجهة للتصدير من خلال عقود من الباطن. من ناحية أخرى فإن خفض الأنفاق الرسمي عل الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، سيؤدي إلى تزايد تشغيل الأطفال من خلال تقليل فرص التحاقهم بالمدارس، أما لتردي أوضاعها و وظيفتها في الحراك الاجتماعي. [١٤]

وتبدو هذه النتائج في أكون ظاهر/ أو مشكلة عمالة الأطفال مشكلة متعددة الجوانب و الأبعاد. فهي مشكلة ذات أبعاد قانونية و تشريعية و أخرى اقتصادية و اجتماعية و لربما نفسية و أخرى ثقافية و إن المدخل الملائم لمواجهتها ينبغي أن يضع في اعتباره، هذه الأبعاد جميعا، ذلك لان الظروف الاجتماعية والاقتصادية من شأنها أن تلغي فاعلية القوانين والتشريعات التي وضعت للحد من هذه المشكلة [١٥].أن معالجة مشكلة تشغيل الأطفال على أنها قضية عمل اجتماعي تبحث فقط عن تحسين إغراضها دون مواجهة بذورها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأساسية.

ورغم ما توضحه الإحصاءات من تصاعد في الظاهرة في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة، إلا إن هذه الظاهرة تختلف في معدلاتها وظروف نشأتها وتطورها والمشكلات المرتبطة بها من مجتمع لأخر، إلا إن ثمة خاصية مشتركة بين تلك المجتمعات التي تنتشر فيها الظاهرة تتمثل في الاستغلال الذي يخضع له هؤلاء الأطفال والظروف الصعبة التي يعملون فيها، وتشغيلهم في إعمال تفوق طاقتهم.

وتشير نتائج معظم الدراسات الميدانية التي أجريت حول هذه الظاهرة إلى ما يلي:

١- انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي و التعليمي لأسر الأطفال العاملين.

٢- تدني المكانة الاجتماعية و الاقتصادية لمهن أباء الأطفال العاملين.

٣- إن جزءا كبيرا من الأطفال العاملين هم من متسربي التعليم.

٤- يعمل الأطفال في ظروف تنتهك حقوق الطفل وتفتقر إلى الحد الأدنى لإشباع احتياجات مرحلتهم العمرية، وتقل أعمارهم عما حدده القانون، وأنهم يقومون بإعمال تعرضهم للخطر والإصابات، وأن قوانين العمل يجري انتهاكها تماما، وأن الأطفال العاملين يتعرضون للإيذاء ألبدني والنفسي، وإنهم يعانون من عدم التوافق على الصعيد الأسري والمهني. ويتسمون غالبا بترد ملموس من ظروفهم الصحية والسيكولوجية.

وقد لخصت معظم هذه الدراسات الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة في عوامل بنيوية مرتبطة بظروف المجتمع العامة، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وعوامل سكانية وانخفاض المستوى التكنولوجي، وانخفاض معدلات التنمية وقصور التعليم و دوره في إحداث النقلة الاجتماعية. وعوامل أخرى متصلة بالأسرة وظروفها المعيشية المتدنية، ومن ثم حاجتها إلى عمالة الأطفال لدعم دخلها، ثم التلكؤ والفشل في التعليم وما يرتبط به وما يؤدي إليه بمعنى آخر إن عمالة الأطفال هي محصلة لعجز المؤسسات الاجتماعية وعدم كفاءتها في رعايتهم ماديا واجتماعيا وثقافيا، ومن ثم حرمان هؤلاء الأطفال من الشروط اللازمة لنموهم الإنساني [١٦].

وعلى الصعيد العربي تبين أن عدد الأطفال العاملين في المملكة السعودية حوالي ٨٣ ألف طفل وفي عمان حوالي ١٢ ألف طفل، وفي الأمارات ٤٠٠ طفل، وفي البحرين حوالي ٦ ألف طفل. مع الإشارة

إلى عدم وجود دلائل إحصائية توضح حجم الظاهرة في الدول الخليجية إلا أنه يمكن القول أن حجم المشكلة يتمثل في الباعة الجائلين من الأطفال والتسول والتشرد.

وفي لبنان فإن عدد الأطفال العاملين من الفئة العمرة ١٠- ١٧ سنة بنحو ٤٣، ٤٠٠ طفل منهم ١١،٨ في المائة ما بين ١٠ و١٣ سنة، ٨٨،٢ في المائة من ١٤ و ١٧ سنة، وتتوزع هذه النسب بين ٨٧،٥ في المائة للذكور و١٥،٥ في المائة للإناث.

٢- أطفال الشوارع

لا شك أن السياق الاجتماعي والاقتصادي العام الذي يعزز ظاهرة عمالة الأطفال هو ذات السياق الذي يعزز مظاهر الحرمان المختلفة، والتي من بينها "الأطفال المشردون" أو أطفال الشوارع، مما يعني ارتباط ظاهرة أطفال الشوارع، وبالتناقضات الاجتماعية أو عدم التكافؤ في فرص الحياة على الصعيد القومي بالإضافة إلى فشل مشاريع التنمية عن تحقيق أهدافها وإلى فساد الطبقة السياسية وغياب الحكم الصالح.

تتباين التقديرات وتختلف بشأن حجم الظاهرة عالميا، إلا أن هناك اجتماع على أن هناك نموا في العدد والانتشار ففي عام ١٩٩٥ أعلنت بعض التقديرات أن العدد يزيد على ١٠٠ مليون طفل موزعين كالتالي ٢٠ في المائة في الدول المتقدمة، ٤٠في المائة من أمريكا اللاتينية، ٣٠ في المائة من آسيا ١٠في المائة من أفريقيا. وهناك تقديرات تجاوزت هذه الأرقام حيث ذكرت إن أمريكا اللاتينية وحدها بها ٥٠ مليون طفل شارع بينهم ٣٠ مليون في البرازيل وحدها. وتشير التقديرات الحالية إلى أن هناك ما يفوق ٢٥٠ طفل مشردين في الشوارع مع مطلع الألفية الجديدة.
وإذا كانت الظاهرة قد ارتبطت بالعالم الثالث في الماضي إلا أن الحديث بدأ الآن يتصاعد أيضا عن أطفال الشوارع في الدول المتقدمة، يتركز في مدينة نيويورك تزخر بما يزيد عن حوالي ٢٠ ألف طفل شارع.

و يعاني الأطفال المشردين من سوء التغذية وهم ضحايا الحروب والمحرومين من فرص التعليم ومن الطفولة يكدحون من أجل عيشهم، تتجمع فيهم كل الصفات السلبية والضارة، وتطلق الدراسات على هؤلاء الأطفال ألقابا متعددة تدل على النظرة لاجتماعية لهم مثل (دور الخشب) في بولونيا، وفي نابولي اسم (راس المغزل) وفي بيرو (طائر الفاكهة)، وفي كولومبيا اسم (أولاد الغبار)، أو (حشرات الفراش)، وفي بوليفيا اسم (الفئران)، وفي هندوراس اسم (المتمردون الصغار) وفي زائير اسم (العصافير)، وفي الكاميرون اسم (البعوض) أو (الكتاكيت)، أما في العالم العربي فيطلق عليهم في السودان اسم (الشماسة)، وفي مصر اسم (السوس) وكلها تسميات تعكس الوظيفة الهامشية المشتركة

لأطفال شوارع ونظرة المجتمع السلبية إليهم [١٧]. ويمثل أطفال الشوارع نصف الأطفال من أمريكا اللاتينية وفي البرازيل فقط هناك حوالي ٧ ملايين طفل متشرد و١٧ مليون طفل يعمل في الشارع ونصف مليون طفل يعمل بالدعارة.

٣- أطفال الشوارع عربيا

لم يفلت المجتمع العربي من هذه الظاهرة، حيث مر مؤخرا بالعديد من التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – على اختلاف درجة حدتها- إضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية، مما ساهم في ازدياد حدة مشكلات الطفولة، ومن بينها أطفال الشوارع في العديد من المدن والعواصم العربية.وإذا كانت معظم التعدادات الخاصة بالسكان (عربيا) لا تتضمن جهرا مثل هذه التجمعات الهامشية من الأطفال الذين ليس لهم مكان ثابت أو دائم للإقامة. فإن مشكلة حصر حجم الظاهرة في المنطقة العربية لا تبدو ممكنة أو دقيقة.

إلا أنه من خلال استعراض الدراسات الميدانية التي تناولت ظاهرة أطفال الشوارع في بعض الأنظار العربية – رغم ندرتها- إلا أن هناك شبه اجتماع على وجودها، حيث جهاز الأطفال بالإسكندرية إن عدد أطفال الشوارع في مصر حوالي ٢ مليون طفل، وفي اليمن قدر اتحاد الجمعيات غير الحكومية عدد أطفال الشوارع بحوالي ٧٠٠٠ طفل، وفي السودان قدر عدد أطفال الشوارع في بداية التسعينيات بحوالي ٣٧،٠٠٠ وفي المغرب قدر عدد أطفال الشوارع بحوالي ٢٣٧،٠٠٠ في نهاية التسعينيات.

وعلى الرغم من تشابه الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان العربية، إلا أن هناك خصوصية لبعض العوامل المرتبطة بظروف بعض الأقطار دون الأخرى كاليمن والسودان وفلسطين.

و في السودان كان للحرب الأهلية في الجنوب بالإضافة لموجات الجفاف والتصحر في شرق وغرب السودان عاملا مؤثرا في إضعاف الاقتصاد السوداني و دافعا لهجرة من مناطق الجفاف إلى المدن، بالإضافة إلى عامل الحرب في الجنوب، مما رفع من عدد أطفال الشوارع في السودان في بداية الألفية الثالثة إلى حوالي ٧٥ ألف طفل من بينهم ٢٥ ألفا في الخرطوم وحدها إما في فلسطين فان عدد الأطفال المشردين يقدر بأكثر من ١٠٠ ألف طفل حتى مطلع الألفية الجديدة [١٨].

٤- العوامل الدافعة لانتشار الظاهرة في العالم العربي

تجمع الدراسات التي أجريت حول ظاهرة أطفال الشوارع في العالم العربي على أن الظاهرة قد شهدت انتشارا واسعا في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة. وتربط الدراسات بين الظاهرة والتحولات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. وتتشابك العوامل وتتضافر في خلق الظاهرة، كما أنها تتراكب ويدفع بعضها البعض، فيصبح كل عامل سببا ونتيجة ومؤشرا وانعكاسا في علاقات جدلية متفاعلة.

فمن المعروف والمعلوم أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي والتثبيت التي عرفتها معظم البلدان العربية قد دفع نحو بروز عدد من الظواهر و المشكلات الاجتماعية. وتتحدد أهم تلك الظواهر في الفقر والبطالة واتساع القطاع غير الرسمي وارتفاع الأسعار وتدني قيمة العملة المحلية و ضعف شبكات الأمان الاجتماعي وعدم الاهتمام بالمسألة الاجتماعية نتيجة لضعف الدخل القومي.وتدني الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وسكنية وسوء توزيعها [١٩]. وعموما فقد شهدت نسبة متزايدة من الأسر في معظم المجتمعات العربية تدنيا في مستواها المعيشي. إذ تؤكد إحدى الدراسات حول عمل الأطفال في مصر حيث يذهب إلى أن الدافع وراء إرسال الإباء لأبنائهم إلى العمل كان بنسبة ٩٠في المائة هو الاحتياج للمال [٢٠]. كما أن تزايد الضغوط الاقتصادية وزيادة عدد الأسر التي تهبط إلى خط الفقر ودونه، وعدم استيعاب المدارس للعدد المتزايد من الأطفال ممن هم في سن التعليم وتسرب أطفال المدارس، تعتبر من أسباب تزايد عمالة الأطفال. و بشكل عام يمكن تحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة في التالي:

أ- فشل القطاع الرسمي في تلبية الحاجات الرئيسية لفئات واسعة من السكان ومن أوضح دلائل هذا الاتساع، تزايد إعداد المنتمين إلى سوق العمل غير الرسمية كرد فعل على تحرر الحكومات من سياسية الالتزام بالتوظيف، وتقلص فرص العمل في القطاع الحكومي والعام، وتدهور شروط العمل، وقلة الفرص في القطاع الخاص.

ب- انتشار ظاهرة الإسكان العشوائي الذي يقام على إطراف المدن في تقسيمات غير معتمدة وبدون ترخيص. وتتكون هذه المناطق في كثير من الأحيان من مساكن جوازية مثل العشش والأكواخ وبيوت الصفيح، وما إليها من مبان بدائية يقوم بتشييدها الفقراء النازحين إليها من الأرياف والبوادي. ومن المعروف أن كثيرا من العواصم العربية عرفت هذه الظاهرة والتي سميت بأحزمة الفقر. ويرجع البعض السبب في انتشارها إلى سياسات التحول الاقتصادي التي عززت حدة الفقر، وتشير أحدى التقديرات إلى أن سكان العشوائيات قد بلغ حوالي ١٣ مليون نسمة بنسبة ٤٦ في المائة من إجمالي سكان الحضر في مصر. وأن مدينة القاهرة قد عرفت زحف الأحياء على الموتى أو ما يعرف بسكن المقابر، وتشير الإحصاءات إلى أن هناك حوالي ٤في المائة من سكان القاهرة يعيشون في مناطق المقابر.[٢١]

ج- يمثل الفشل أحد أهم العوامل الدافعة نحو الهروب إلى الشارع وتؤكد الكثير من الدراسات إن الطفل يتسرب من المدرسة أو لا يدخلها أما لأسباب تتعلق بسياسات الدولة أو لأسباب متعلقة بالأسرة، وتكمن الأسباب المتعلقة بسياسات الدولة في قلة الموارد المالية المخصصة للتعليم، وعدد الأطفال في سن التعليم وعدم توافر أماكن لهؤلاء الأطفال في المدارس بالإضافة إلى

انخفاض كفاءة العملية التعليمية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب، بالإضافة إلى تقلب السياسات التعليمية الذي يربك العملية التعليمية.

من ناحية أخرى فإن بعض الدراسات ترجع السبب في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع إلى التغيرات البنائية التي أصابت الأسرة في المجتمعات العربية في العقود الأخيرة كنتاج للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة والسريعة، حيث تعرضت الأسرة لتقلص وظائفها الاجتماعية، فلم تعد الأسرة المؤسسة الشمولية المسئولة عن أدوار اقتصادية واجتماعية وتربوية عدة، وذلك في الوقت ذاته الذي لم تتطور فيه المؤسسات الاجتماعية والتربوية الحديثة حتى تؤدي عنها هذه الاداور. كما تؤكد على غياب الضوابط التقليدية التي كانت تقوم بمهمة الضبط الاجتماعي، وضعف سلطة الأسرة التقليدية، وضعف الروابط بين الأسرة وبعضها البعض، كما أن هذا الغياب قد تزامن مع استمرار وتمترس بعض العادات القديمة مثل السلطة الأبوية والتراتبية والتسلط على أمن هم أصغر سنا، والتمييز في المعاملة وغياب الديمقراطية والتعبير الحر عن الذات في علاقات الأسرة، مما يخلق جوا منفرا وغير مريح للطفل يدفعه إلى البحث عن النقيض الذي يشبع حاجاته، وقد يجده في الشارع. أضف إلى ذلك تدين وضع المرأة في الأسرة وتدني المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة وانخفاض المستوى المعيشي والتفكك والعنف الأسري، وكلها تعد عوامل مهمة في انتشار ظاهرة أطفال الشراع.

وأخيرا فأن ظاهرتي عمالة الأطفال وأطفال الشوارع تقودان إلى ظاهرة أخطر منهما وهي ظاهرة الاتجار بالأطفال، الذي باتت تتخصص فيه جماعات وفئات من داخل بعض الأجهزة الرسمية كما هو من خارجه. وتتم عملية الاتجار هذه على عدة مستويات منها المستوى المحلي... وهو بيع الأطفال أما لعصابات تحترف السرقة أو الشعوذة أو بيع بعض أعضائهم البشرية على القادرين ماليا و الأثرياء في داخل المنطقة العربية وخارجها، أو الاتجار بهم وإدخالهم لسوق الدعارة والجنس.. أو أخيرا تهريب الأطفال لبيعهم في أوربا.

ثالثا – العولمة وأوضاع الطبقة الوسطي:

من المفارقات الغربية التي بدت تأخذ مكانها في الكثير من المجتمعات الحديثة في ظل العولمة، تلك المفارقة التي تشير إلى انه بينما كان التقدم التقني والليبرالية من الأمور التي تشكلت في إطارها الطبقة الوسطي، حيث كانت هذه الطبقة غالبا ما تنتعش وتنمو وتزدهر مع كل تقدم تكنولوجي ومع تعميق الممارسات الليبرالية، إلا أن التقدم التكنولوجي المعاصر والسياسات الاقتصادية الجديدة قد أدي إلى إلحاق الضرر كثيرا بمصالح هذه الطبقة، بحيث يمكن القول أن عصرنا الراهن ينذر لربما باندثار أو اضمحلال هذه الطبقة.. فبعد أن كان ينظر إلى اتساع حجم و دور هذه الطبقة باعتبارها مقياسا لتقدم المجتمع الرأسمالي، أصبح ينظر الآن إلى سوء أوضاعها وانحطاط أوضاعها على أنه مشكلة تخص

أعضائها وأن عليهم أن يتكيفوا مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها التطورات التكنولوجية الجديدة والليبرالية الاقتصادية المتسارعة.

لقد أحدث الثورة التكنولوجية لمعاصرة تحولات مهمة في حياة الناس وبخاصة الطبقة العاملة وأبناء الطبقة الوسطي، كنتيجة للإحلال السريع للآلات الريبوتية الجديدة محل العمل الإنساني مما أدى إلى خلق بطالة واسعة النطاق، وبصبغة خاصة بعد أن أزاحت الفنون الإنتاجية الجديدة مئات بل الألوف من الوظائف والمهن التي كان أعضاء هذه الطبقة يحتكرون أدائها. لقد شاع استخدام الآلات الذكية في البنوك وشركات الأموال وعالم السكرتارية وخدمات الحراسة والاستعلامات والتسويق والاتصالات وفي مجال تقديم الطعام والشراب، بل وحتى في مجال الخدمات الصحية والتعليمة والترفيهية لدرجة أن هناك من يتحدث عن نهاية عصر العمل، وان عصرا جديدا قد بدأ تتحول فيه الماكينات عالية الجودة والكفاءة على شكل من أشكال البوليتاريا الجديدة.

إن تدهور أوضاع الطبقة الوسطي في البلدان الصناعية إنما يعود إلى عدة عوامل جوهرية نجمت عن الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهي انخفاض القيمة الحقيقية للأجور، وتناقص فرص العمل وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع الأعباء المالية الملقاة على عائق هذه الطبقة وبخاصة الشريحتين المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطي، أما الشريحة العليا فأنها لم تتأثر بالسياسات الاقتصادية الجديدة، ولربما قد يكون وضعها بفعل تحولها و اندماجها في الطبقة الاستثمارية العالمية الجديدة.

إلا أن المهم في ذلك التأكيد على حقيقة أن عملية إعادة توزيع للدخل القومي جاءت لصالح النخب والطبقات العليا، وضد مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى اتساع الهوة في توزع الدخل وبالتالي أتساع الهوة التي تفصل بين الفقراء والأغنياء. ولعل أهم أثار العولمة على هذه الطبقة يتمثل في:-

١ – شعور أبناء هذه الطبقة بالخوف المستمر من الغد المجهول والمستقبل غير المضمون.
٢ – ظهور حالة من حالات الاغتراب لدى بناء هذه الطبقة وبخاصة الذين فقدوا وظائفهم وتدهورت أوضاعهم المعيشية مما يزيد الشعور بالعزلة وعدم الانتماء. وانتشار ظواهر و مشكلات تعاطي المخدرات (هربا من الواقع) والميل للعنف والجريمة (انتقاما من المجتمع) أو الانتحار (هربا من الواقع)
٣ – إن تدهور أوضاع هذه الطبقة قد دفع بالمرأة للخروج إلى العمل لمساعدة الأسرة' مما أدى إلى خفض الأجور، وزيادة جيش العمل الاحتياطي، كما تأثرت شبكة العلاقات الأسرية نتيجة لذلك.
٤ – زيادة انتشار الاتجاهات و الأفكار المتطرفة، حيث بدت البيئة مناسبة لنمو تلك الأفكار والاتجاهات العنصرية التي توظف العنف في علاقاتها بالآخرين، و إعادة أحياء الأحزاب الفاشية والنازية

والعنصرية في بلدان أوربا الغربية والتمييز ضد الجيل الثاني من المهاجرين والعمل الأجانب وما الأحداث الأخيرة التي جاءت خلال شهر نوفمبر في فرنسا إلا نتاج لكل ذلك..

٥ – بداية التقلص العددي لهذه الطبقة، إذ باتت مهددة بالتلاشي بداية انتفاء دورها الاقتصادي و السياسي و الثقافي أو الانزلاق إلى عداد الطبقة العاملة وسائر المحرومين الذين يعانون من الفقر والبطالة[٢٢].

١ – تحولات الطبقة الوسطي في البلدان النامية

نظرا للطابع اللا متجانس لشرائع الطبقة الوسطي وما يعكسه ذلك من تفاوت واضح في مستويات دخولها ومستويات معيشتها و وزنها الاقتصادي والاجتماعي و بالتالي وعيها الطبقي، فإن السياسات الاقتصادية الجديدة قد أثرت على شرائحها بشكل متفاوت.

فالشريحة العليا و نظرا لقربها من السلطة وإدارتها لكثير من ألأجهزة و المراكز العليا في الدول و القطاع الخاص، فإن وضعها النسبي في اغلب الظن قد تحسن، أو على أسوأ الأحوال لم يتدهور، حيث قام أفرادها برفع أسعار خدماتهم المهنية (الأطباء- المهندسون – المحامون – الخ)، كما أن بداية ارتفاع سعر الفائدة على الودائع أفاد أعضاء هذه الشريحة. و يمتلك بعض أفراد هذه الشريحة لودائع بالنقد الأجنبي في البنوك الداخلية و الخارجية و عقار و أسهم في الكثير من الشركات على المستوسسن الداخلي و الخارجي.

أما الشريحة المتوسطة، فهي تمثل تلك الفئة التي تعتمد بالكامل على المرتبات والدخول الثابتة، إلا أن أوضاعها المعيشية بدأت في التدهور من ارتفاع معدلات التضخم و وقف الدعم الرسمي عن السلع و الخدمات و وقف فرص التوظيف في الحكومة بين أبناءها، كما أن بيع القطاع العام أو إعادة هيكلته قد أدى إلى تسريح إعداد هائلة من عمالة هذه الشريحة.

إما الشريحة الدنيا ذات الأغلبية العددية داخل الطبقة الوسطي فان السياسات الاقتصادية الجديدة قد ساهمت بشكل كبير في تدهور أوضاعها المعيشية.. كما سهمت سياسات خفض الدعم عن الخدمات في تدهور مستوى الخدمات التي تحصل عليها، الأمر الذي دفعها، خصوصا في المنطقة العربية، نحو الاعتماد على الخدمات الرعائية التي تقدمها المنظمات الإسلامية و الخيرية في مجالي الصحة و التعليم.

إن الفئة الأوسع من أبناء الطبقة الوسطي قد ضخمت عمليات العولمة المشكلات المعيشية لأفرادها أو على الأقل الشرائح الدنية منها. و تمثل ذلك في نزوع الكثير من أبنائها للهجرة لبلاد اليسر في المنطقة العربية أو الغرب. إما الذين لم تتح لهم فرصة الهجرة، فقد اضطروا إلى البحث عن عمل أضافي يعوضهم عن التدهور الحادث في مستوى معيشتهم، إما العاطلين الذين سرحوا من أعمالهم أو الذين لم

يدخلوا سوق العمل إطلاقا فقد زاولوا مهن هامشية. وكثيرا من الأسر الفقيرة اخرجوا أطفالهم من المدارس ودفعوا بهم إلى العمل المبكر في الورش والمحلات والشوارع للحصول على مصدر أضافي للرزق [٢٣].

٢- تحولات الطبقة الوسطي في المجتمع العربي

إن صعوبات دراسة الطبقة الوسطي ليست مقصورة فقط على البني الاجتماعية في العالم الثالث بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، بل هي تكاد تكون ظاهرة عالمية، وذلك بحكم موقع هذه الطبقة في وسط السلم الاجتماعي، وهو الموقع الذي يتسم بالميوعة وعدم التحديد، فهي تضم فئات متنوعة ذات ارتباطات وانتماءات اجتماعية و أثنية مختلفة.

أنها تضم تشكيلة موزاييكية من متوسطي الفلاحين والحرفين و من أصحاب الورش ومتوسطي التجار و القطاع الأكبر من موظفي الدولة ومن مدنيين وعسكريين، إضافة إلى أصحاب المهن الفنية الوسطي والعليا ممن لا يرتبطون بوظائف حكومية و من المثقفين و الكتاب و الصحفيين.
أن هذا التنوع في تكوين الطبقة الوسطي لا يطبعها بعدم التجانس فقط، وإنما يرتب داخليا من حيث القوة الاقتصادية والاجتماعية و الحضور الثقافي ودرجات الهيبة والاحترام، ومن ثم يحدد تباياناتها واختلافاتها من حيث الخصائص والأبعاد السيكولوجية والاجتماعية.

وليس ثمة شك في أن وضع الطبقة الوسطي بصفة عامة وتباياناتها الداخلية بصفة خاصة تنعكس على مجمل طابعها الاجتماعي والسيكولوجي حيث تشترك الشرائح الثلاثة المكونة للطبقة الوسطي (العليا – الوسطي – الدنيا) في بعض الأبعاد بحكم موقعها في السلم الاجتماعي بصورة عامة ولكنها تختلف أيضا في إبعاد أخرى بحكم تباياناتها الداخلية [٢٤].

ويؤكد على ذلك حليم بركات بقوله "إن من ينظر إلى واقع البلدان العربية، منذ خمسينات القرن العشرين المنصرم، ويدرس تركيبتها الاجتماعية ويرصد التحولات الطبقية التي شهدتها، سيعثر لا محالة على انقسامات طبقية حادة، فضلا عن الانقسامات الاثنية والطائفية والقبلية، وسائر الانقسامات الأخرى ما قبل المدنية، وسوف يلاحظ وجود فجوة عميقة واسعة ومتزايدة تفصل بين الأغنياء والفقراء في البلدان العربية كأنه، سواء بالنسبة إلى توزيع ملكية الأراضي والعقارات أو في توزيع الثروة، أو في احتلال النفوذ والمكانة الاجتماعية، وبذلك تكون البنية الطبقية في المجتمع العربي ككل، بنية هرمية تشكل قاعدتها من الطبقات الدنيا [٢٥].

إن ارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات الاجتماعية كما و نوعا وانحسار الفرص المتاحة أمامها من خلال عملية التحول الرأسمالي وغيرها يخلق تهديدات جديدة لوضع الطبقة الوسطي، ويزيد قلقها وخوفها على المستقبل البعيد والقريب.

أن تزايد المخاوف والتهديدات التي تواجه هذه الشرائح في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مستقرة نسبيا يمكن أن تؤدي إلى نتائج في اتجاهات مختلفة، كالاتجاه نحو الفساد، وعدم الكفاءة والتقاعس، أو في اتجاه المعارضة السياسية والتمرد والانفجار أو كليهما معا.

وتؤكد معظم الدراسات التي أجريت حول تأثير العولمة على الطبقة الوسطي على أن الاقتصاد المعولم لم يفشل فحسب في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والحد من ظاهرة البطالة، بل أنه قد أطاح بكل المكاسب الاجتماعية القديمة، وألقى بفئات اجتماعية متعددة إلى هوة الفقر والبطالة. وليس من باب المبالغة القول أن من أكثر النتائج السلبية في المجال الاجتماعي هو القضاء على الطبقة الوسطي، ودحرجتها نحو صافة الفاقة وهي الطبقة النشطة سياسيا واجتماعيا وثقافيا، والنواة الصلبة للمجتمعات المدنية، كما أنها الطبقة الكابحة لجميع تيارات العنف والتطرف ذلك ما تؤكده دراسات حول العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي، حيث تشير إلى أن العنف ارتبط في ظهوره بتخلي الدولة عن وظائفها في مجال السياسية الاجتماعية والثراء الفاحش والاستفزازي لبعض الشرائح والفئات، في الوقت الذي تعاني فيه أعداد متزايدة من السكان من تفاقم أزماتها الحياتية اليومية وتدهور أوضاعها المعيشية بفعل التضخم وارتفاع الأسعار. فكان الحل للكثيرين من أبناء الطبقة الوسطي والدنيا، أما الهجرة إلى الخارج، أو الاتجاه إلى ممارسة أعمال غير مشروعة، أو الاتجاه إلى الجرعة بأنواعها ويمثل الاندفاع نحو إلى الجماعات الدينية المتطرفة مخرجا مغريا، وأملا كاذبا في الخلاص من الواقع المتردي و ما الفوز الكاسح الذي حضي به مرشحي حركة الأخوان المسلمين في مصر إلا تعبيرا عن فساد الطبقة السياسية بضفتيها الرسمية و المعارضة.[٢٦]

لقد قادة عمليات الإصلاح الاقتصادي و الهيكلة وعمليات العولمة إلى حالة اجتماعية- ثقافية جديدة، و أصبحت الطبقة الوسطىنتيجة لذلك مجردة من كل الامتيازات الاجتماعية، مع ازدياد الهجمة الإعلانية الشرسة وعجز الدولة عن تقديم خدمات توعية على الصعيد الصحي والتعليمي والاجتماعي. من هنا لم تعد هذه الطبقة تحلل إمكانيات مالية ولربما تفاوضية أدى إلى شعورها بالعجز والإحباط والحرمان، وهي المشاعر التي وجدت مخرجا لها تارة من خلال تعاطى المخدرات، إذ الانفصال عن الروابط الأسرية، لعجز كثير من الأسر عن إشباع الحاجات الأساسية لأبنائها، وتارة أخرى من خلال الزواج العرفي الذي أصبح منتشرا بين أنبائها، أو من خلال البحث عن بديل تتحدى به النظام السياسي الذي رأته خاضعا لتوجهات البرجوازية العليا.[٢٧]

يروي "جان زيغلر" في كتابه (سادة العالم الجدد) قصة شابان مراهقان من "غينيا" عثر على جثتهما مجمدتان في صندوق الطائرة في بروكسيل (١٩٩٩)، وعثر في جيب أحدهما على ورقة مطوية بعناية كتب فيها بخط رديء "إذا وجدتم إننا نضحي بأنفسنا معرضين حياتنا للموت فإن سبب ذلك إننا نتألم كثيرا من أفريقيا وإننا بحاجة إليكم كي نكافح ضد الفقر وكي نضع حدا للحرب فيها، ولا تنسوا أن علينا أن نرفع إليكم شكوانا لضعف قوتنا في أفريقيا".[٢٨]

إن تدمير الملايين من البشر بواسطة الجوع يجري في حالة تبدو طبيعية كل يوم في عالم يموج بالثروات. ففي الوضع الراهن الذي وصلت إليه بفضل وسائل الإنتاج الزراعي، تستطيع الأرض أن تغذي ١٢ مليار من البشر، أي تستطيع أن تقدم لكل إنسان نصيبا من الغذاء يساوي ٢٧٠٠ صريرة في اليوم الواحد. والواقع إن سكان العالم الآن يعانون كل سنة نقصا مزمنا بالتعزية ٨٢٦ مليون نسمة.

وهناك أكثر من ٢ مليار من البشر يعيشون في ما يسميه برنامج الأمم المتحدة للتنمية "الفقر المقلق"، من دون دخل ثابت، ومن عمل دائم، ومن دون مسكن ملائم، ومن دون رعاية طبية، ومن دون غذاء كاف، ومن دون ماء نظيف ومن دون مدرسة. على هذه المليارات من البشر يمارس سادة العالم أو سادة الرأسمالي المعولم سلطة الحياة والموت، إنهم بواسطة استراتيجيات الاستثمار التي يضعونها والمضاربات على النقود والتحالفات السياسية التي يعتمدونها يقررون كل يوم من له الحق في الحياة على الأرض، ومن هو المحكوم عليه بالموت. يموت كل يوم على وجه البسيطة مائة ألف (١٠٠،٠٠٠) إنسان تقريبا، من الجوع أو بسببه. وفي الوقت الراهن هناك يعيش في العالم ٨٢٦ مليون إنسان في حالة خطرة كنتيجة لنقص التغذية. ومن هؤلاء ٣٤ مليونا يعيشون في العالم المتقدم، بينما يبلغ عددهم ٥١٥ مليونا في آسيا، أي يمثلون ٢٤ في المائة من السكان، بينما يبلغ ١٨٦ مليونا أي ما يعادل ٣٤ في المائة من مجموع سكان المنطقة. إن معظم الضحايا يعانون مما تسميه "الفاو" الجوع الحدي. إن البلاد الأكثر تضررا من الجوع الجدي تقع في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي ١٨ بلدا، وفي جزر الكاريبي (هايتي) وفي آسيا (أفغانستان) وبنغلادش، وكوريا الشمالية، ومنغوليا)، ويموت كل سبع ثوان طفل عمره يقل عن عشر سنوات.

لقد خلقت عمليات العولمة الكثير من الرابحين الكبار لكنها خلقت في الوقت نفسه عددا اكبر من الخاسرين. وفي أفريقيا وكثير من البلاد الأخرى الأدنى تطورا انخفضت معدلات الدخول الفردية بشكل كبير عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ ومن البلدان النامية هناك ١،٣ بليون نسخة لا يمتلكون إمكانية الحصول على الماء النظيف، وأن ١ من كل ٧ أطفال في سن الدراسة الابتدائية ليس في المدرسة، ويعاني ٨٤٠ مليون نسمة من سوء التغذية، ويقدر أن ١،٢ مليون نسمة يعيشون على دخل يقل عن

دولار واحد في اليوم. وفي الوقت نفسه كانت أصول أغنى (٢٠٠ شخص) من عام ١٩٩٨ أكثر من الدخل الإجمالي لحوالي ٤١ في المائة من مجموع سكان العالم.

وفي حزيران عام ٢٠٠٠ ذكر التقرير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن الاستحقاق الصافي لاغني واحد في المائة (١ في المائة) من أرباب الأسر الأمريكية قد ارتفع من ٣٠ في المائة من ثروة الأمة عام ١٩٩٢ إلى ٣٤ في المائة عام ١٩٩٨، في هذه الأثناء، فإن حصة ٩٠ في المائة من أرباب الأسر الأمريكية الدنيا من الثروة القومية قد هبطت من ٣٣ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٣٠ في المائة عام ١٩٩٨ وأن أفقر ٢٠ في المائة من المواطنين الأمريكيين كانوا يكسبون في نهاية التسعينيات اقل من كانوا يكسبون في عام ١٩٧٧. وفي عام ٢٠٠٠ كان واحد من كل ١٠٠ أمريكي بلا مأوى بشكل مؤقت على الأقل[٢٩]. وتشير الإحصاءات إلى أن سكان العالم زادوا عن ستة مليارات مع نهاية القرن العشرين، منهم خمسة مليارات يعيشون في البلدان الفقيرة. وفي حين أن البلدان الغنية التي يعيش فيها حوالي ١٥ في المائة من سكان العالم تسيطر على ما يقرب من ٨٠ في المائة من إجمالي الدخل العالمي فان نحو ٥٦ في المائة من سكان العالم يمثلون مجموعة من البلدان منخفضة الدخل بينها الهند والصين، ويبلغ تعدادهم أكثر من ٣ مليار نسمة، قد تلقوا في عام ١٩٩٣، ما يقرب من ٥في المائة من إجمالي الدخل العالمي، أي أقل من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا وأراضيها فيما وراء البحار وبلغ إجمالي ناتج أفريقيا جنوب الصحراء والتي يزيد تعداد سكانها عن ٦٠٠ مليون نسمة – ما يقرب من نصف إجمالي ناتج ولاية تكساس، وتحصل البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل معا (بما فيها البلدان الاشتراكية سابقا والاتحاد السوفيتي السابق، والتي تمثل ٨٥ في المائة من سكان العالم على ما يقرب من ٢٠ في المائة من إجمالي الدخل العالمي.

وقد انخفضت مكاسب الأجور الحقيقية في القطاع الحديث في كثير من بلدان العالم الثالث المدينة بأكثر من ٦٠ في المائة منذ بداية الثمانينات حيث انخفض في نيجيريا في ظل الحكم العسكري الحد لأدنى للأجور بنسبة ٨٥في المائة في الثمانينيات، وفي بيرو من إعقاب صدمة فوجي من أغسطس عام ١٩٩٠، ارتفعت أسعار الوقود [٣٠] مرة بين يوم وليلة في حين زاد سعر الخبز (١٢) مرة هبط الحد الأدنى للأجور بأكثر من ٩٠ في المائة بالمقاربة بمستواه في منتصف السبعينيات. وفي الدول الصناعية الغربية عام ١٩٩٠، كان عدد العمال ٢٥ مليون، أصبحوا عام ٢٠٠١ ٣٩ مليون، وفي بريطانيا عام ٢٠٠١ يوجد عامل واحد من بين ستة عمال له عمل ثابت ومنتظم وبدوام كامل، وفي الولايات المتحدة خسر العمال التابعون (ما عدا الكوادر العليا) الذين يشكلون ٨٠ في المائة من السكان النشطين عام ١٩٩٦ ما يساوي ١٤في المائة من قوتهم الشرائية في المدة ما بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٢ طالت البطالة أكثر من ٩ في المائة من السكان النشطين في فرنسا، وكان هناك فرنسي من بين ثلاثة يقوم بعمل غير ثابت.

وفي ألمانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل عام ٢٠٠٢، ٤ مليون وتدفع ٣٠في المائة من المؤسسات أجورا نقل عن المستوى المحدد من النقابة، وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يوجد في البلاد الصناعية حوالي مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، وفي تلك البلاد هناك ٣٧ مليون شخص ليس لهم دور سوى تعويض البطالة الذي يتقلص بالتدريج مع الوقت [٣١].

لقد أدت برامج "التكيف الهيكلي" التي تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية (كشرط لإعادة التعارض في ديونها الخارجية منذ أوائل الثمانينات) إلى إفقار مئات الملايين من الناس وأسهمت في زعزعة العملات الوطنية، وتدمير اقتصاديات البلدان النامية. وانهارت القوة الشرائية الداخلية، وظهرت المجاعات، وأغلقت العيادات والمدارس، وانكر على مئات من الأطفال الحق في التعليم الأولي، كما أدت الإصلاحات في كثير من بلدان العالم الثالث إلى إحياء الإمراض المعدية كالسل والملا ريا والكوليرا. ورغم أن البنك الدولي يهدف إلى مكافحة الفقر، وحماية البيئة فان دعمه للمشاريع الكهرومائية الزراعية والصناعية الضخمة قد أسرع كذلك بعملية نزع الغابات وتدمير البيئة الطبيعية. مما أدى إلى التشريد الإجباري لملايين من الناس وإبعادهم [٣٢].

أن الليبرالية الاقتصادية الجديدة تسعى إلى إدخال كل الموارد الممكن استغلالها اقتصاديا إلى " خانة " الملكية الخاصة، فالخدمات العامة يتم تحويلها إلى مشاريع مدرة للإرباح والموارد الطبيعية كالغابات والماء والأرض يتم استنزافها لأجل الاستغلال التجاري في السوق العالمية.وهي تضغط على الحكومات لكي تتخلى عن مسئوليات الرفاه الاجتماعي، مثل تقديم مخصصات لأجل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والعجز والبطالة [٣٣]. بفضل التوحيد التدريجي للأسواق ذا وحجم التجارة العالمية من دون انقطاع وبصورة متسارعة خلال السنوات العشر المنصرمة. ومنذ عام ٢٠٠٠ تجاوزت حجم التجارة ٦ آلاف مليون دولار، ومن الوقت نفسه تغيرت بنية التجارة العلمية حيث احتلت الشركات المتعددة الجنسية الخاصة مركزا متزايد الأهمية.

وتحصي المنظمة العالمية للتجارة أكثر من ٦٠ ألف شركة متعددة الجنسيات في العالم، وتدير هذه الشركات مجموعها أكثر من ١،٥ مليون فرع منتشرة في جميع بلدان العالم. وهناك من ٣٠٠ – ٥٠٠ شركة من هذه الشركات أمريكية وأوربية ويا بانية تسيطر على التجارة العالمية حيث تسيطر هذه الشركات على ثلثي المبادلات العالمية في عام ٢٠٠٢ والثلث الثالث فقط من مبادلات السلع والخدمات خلال تلك السنة بين الدول والمؤسسات التابعة لرأس المال الوطني.

٣- المنظمات الدولية و صناعة الفقر

الاتفاقيات التي توقعا الدول الفقيرة مع بعضا من المنظمات الدولية تفرض عليها نزع جل إن لم يكن كل أسلحتها الاقتصادية التقليدية، الأمر الذي بدا في كثير من الحالات العالم ثالثية مؤثر على ألأداء الاقتصادي لهذه الدول و بالتالي على مستوى دخل و معيشة أفرادها.

وهناك واحد من الاتفاقات الأكثر تهديدا لحرية الشعوب في العالم يحمل الاسم البرئ "جهاز حل الخلافات" (ORD)، انه يفرض على أي جهة تخرق عقدا موقعا تكون عرضة لعقوبات فورية وقاسية، إن ذلك يعني أن منظمة التجارة العالمية ذات قوة كبيرة لا يمكن تجاهلها. إن الاتفاقيات التي توقعها الدول الفقيرة بالإكراه تفرض عليها نوعا من نزع السلاح الاقتصادي من طرف واحد إن هذه الدول الفقيرة يفترض إن تحرر اقتصادياتها، إنها تضطر بالإكراه إلى إن تفتح من دون أي قيود أراضيها للمعامل الأجنبية ولاستيراد السلع والخدمات وشهادات الملكية الفكرية.

فعلى سبيل المثال هبط الناتج المحلي الإجمالي لزيمبابويه بنسبة ٩٢في المائة بين عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٩، لأنها لا تستطيع إن تتنافس مع الإنتاج الأوربي الذي يستفيد من المعونات المخصصة للتصدير ويتفوق بالجودة على الإنتاج المحلي.وفي ذلك يقول "روبين ريسوبيرد" المدير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "إن أصل الفقر هو العودة التي تفصل الكلام الخطابي المنمق عن حقيقة النظام الدولي الحر. وليس هناك من تفاوت يضاهي بوضوحه ما نراه في النظام التجاري الدولي".

وإذا كانت منظمة التجارة تهتم بحركة التدفقات التجارية فان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مهتمان بحركة التدفقات المالية ويشكلان أهم مؤسسات بزيتون وودر (Breton Woods) ويمارس البنك الدولي سلطة واسعة جدا على العالم، وهو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا فخلال العقد الأخير منح بلاد العالم الثالث قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد على ٢٢٥ مليار دولار. ويتبع البنك الدولي في نشاطه اليومي معايير مصرفية صادرة، ويستبعد ميثاقه أية شروط سياسية أو سواها، وممارساته محددة بمفهوم ايدولوجي هو "توافق واشنطن".

من ناحية أخرى فإن صندوق النقد الدولي فإن رجاله يقومون إلى حدها، بدور الاطفائيين في النظام المالي الدولي. ولكن في بعض الحالات إلا يترددون في إشعال الحرائق والمثال على ذلك ما حدث في أمريكا اللاتينية فخلال الستينيات كان مجموع ديون أمريكا اللاتينية حوالي ٦٠ مليار دولار، وفي عام ١٩٨٠ وصلت إلى حوالي ٢٠٦ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٣ وصلت إلى حوالي ٧٥٠ مليار دولار. لقد كان السبب في تحويل مبلغ ٢٥ مليار دولار سنويا لمصلحة الدائنين على مدى ثلاثين عاما، باختصار منذ ثلاثين عاما اضطرت دول أمريكا الجنوبية لتوجيه صادراتها لإطفاء الدين. وفي عام ٢٠٠١ كان على كل فرد في أمريكا اللاتينية أن يدفع ٢٥٥٠ دولار للدائنين من بلاد الشمال الفنية [٣٣].

ففي البرازيل كان جدول الأعمال لصندوق النقد الدولي يتمثل في دعم الدائنين وفي الوقت نفسه إضعاف الدولة المركزية. وكان ٩٠ مليار دولار قد دفعت بالفعل كفائدة من الثمانينات إلى ما يقارب من إجمالي الدين ذاته (١٢٠ مليار دولار) لقد كان دائنو البرازيل الدوليون يريد من استمرار البلد غارقا في الديون في المستقبل وإعادة هيكلة الاقتصاد والاقتصاد القومي والدولة على هواهم من خلال استمرار نهب الموارد الطبيعية والبيئة، وتعزيز اقتصاد والتصدير القائم على العمل الرخيص واستيلاء راس المال الأجنبي على أكثر منشآت الدولة ربحا وهكذا تخصص أصول الدولة مقابل الدين وتضغط تكاليف العمل نتيجة عدم ربط الأجور بالأسعار وفصل وتسريح العمال فلم يكن الفقر نتيجة لإصلاحات فحسب بل كان أيضا "شرطا صريحا" للاتفاق مع صندوق النقد الدولي وقد أسهمت الإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي في الاستقطاب الاجتماعي وإفقار كل قطاعات السكان بما فيها الطبقة الوسطي [٣٤].

وفي عام ٢٠٠١ بلغت الديون الخارجية للأرجنتين حوالي ١٤٦ مليار دولار مما أدى إلى تجميد الودائع المعرفة الخاصة حتى لا تهرب الأموال إلى الخارج، وعلى اثر ذلك انتشر الفزع والهلع بين الناس وانهار الاقتصاد الوطني، وارتفعت معدلات البطالة إلى ١٨في المائة ورفض صندوق النقد الدولي تقديم أي قروض جديدة، الأمر الذي أدى إلى تمرد شعبي أطاح بالرئيس "دي لاروا" وثلاثة من بعده. وفي عام ٢٠٠٢ أصبح اثنان من بين كل خمسة من سكان الأرجنتين يعيشان في فقر مدقع.

وفي عام ٢٠٠٢ كان هناك حوالي ٢٢ مليون من أصل عدد سكان البرازيل البالغ ١٧٣ مليون يعانون نقصا في التغذية يؤدي إلى العجز بل وحتى إلى الموت، بينما تقول المعارضة أن الرقم الحقيقي يتجاوز ٤٥ مليون، وفي عام ٢٠٠٣ وصل الدين الخارجي ٥٢ في المائة من الدخل القومي للبرازيل والفوائد وصلت حوالي ١٠ في المائة منه وقد حصلت البرازيل على قرض قيمته ١٥ مليار دولار بفائدة ٧،٥ في المائة وقد أعرب وزير المالية أمام الصحافة والأعلام عن سروره بنجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ولكنه قال أيضا انه لابد من قبول تضحيات جديدة ومؤلمة لأن الصندوق قد اشترط قبل الموافقة على القرض إن تلتزم الحكومة بإجراء تخفيضات في مجال التدريب والتعليم والصحة، وألا تمس الاستثناءات الضريبية التي تتمتع بها البرجوازية البرازيلية.

إن أزمة الطاقة التي تعرضت لها البرازيل عام ٢٠٠١ كانت نتيجة مباشرة لخصخصة الشركة العامة للكهرباء. حدث ذلك في المكسيك وجنوب شرق آسيا بعد الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ حيث اشترط صندوق النقد الدولي تخفيض كبير في النفقات الاجتماعية، وحذف جميع اعتمادات الدعم للسلع الضرورية، وكانت الطبقات الأكثر فقرا من السكان هم الأكثر تأثرا [٣٥].

أما فيما يتعلق بالمنطقة العربية فإن التقديرات الدولية تشير إلى إن نسبة الفقر (أقل من دولار واحد في اليوم للشخص) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي ٢،٤ في المائة مقابل ٤٧في المائة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و١٥ في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و١٤ في المائة من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، و٤ في المائة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطي.

أن هذه النسبة المنخفضة جدا وبشكل لا يتناسب مع واقع كون مؤشرات التنمية البشرية هي أكثر انخفاضا في البلدان العربية منها في أمريكا اللاتينية وأوربا الوسطي وعدد غير قليل من بلدان أسيا، ولذلك هناك تفسيرات لهذا الرقم المنخفض، منها عدم التطابق الكامل للحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع المنطقة العربية، كذلك النقص في البيانات في بعض الدول عدم دقتها، وكذلك التمييز بين خط الفقر المعبر عنه بمستوى الدخل أو الإنفاق، وبين الفقر البشري المتعلق بالمؤشرات الاجتماعية الأخرى.

ويذهب البعض إلى أن هذا المقياس غير صالح لتوجيه السياسات الوطنية كما أن مضمون تعريف الفقر الذي يستند إليه هذا المقياس وطرائق الحساب هي نفسها تحتاج إلى تدقيق وتحقق من صلاحيتها. فاغلب البلدان العربية هي بلدان إما ذات مستوى تنمية مرتفع بحسب المعايير الدولية (مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي) أو ذات مستوى تنمية متوسط، وفي الحالتين فان قياس الفقر على أساس دولار واحد في اليوم ليس قياسا مناسبا أو مقبولا (كما أن يكون عليه الأمر نسبيا بالنسبة للبلدان الأقل نموا). ومن الشواهد الدالة على عدم دقة هذا المقياس انه عند قياس الفقر على أساس دولارين في اليوم للشخص الواحد، فإن النسبة ترتفع من ٢،٤ في المائة إلى ٣١،٥ في المائة.

كما أن نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية في البلدان العربية يقدر بحوالي ٩،٥ في المائة من إجمالي السكان، وهذا يعني أنه لا يوجد منطق على الاختلاف في اعتبار نسبة الفقراء فقرا شديدا حتى أقل من ذلك، فالمنطق يقضي بأن يشكل الجائعون جزءا من الفقراء لان مفهوم الفقر يشتمل على الجوع وعلى عناصر أخرى إضافية مما يعني أن الفقراء في مجتمع هم أكثر عددا من الذين يعانون الجوع فيه

ويتضمن تقرير التنمية البشرية العربية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قياسا للفقر البشري، واستنادا إلى هذا القياس، فإن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر البشري في البلدان العربية بلغ ٢٧في المائة من إجمالي السكان وحتى تبلغ ١٧ في المائة من دول التعاون الخليجي و٢٦،٢ في المائة من مجموعتي بلدان المشرق والمغرب، و٣٦ في المائة في البلدان العربية الأقل نموا.

وبما أن العالم العربي جزء من العالم الثالث، فقد كان من الطبيعي أن يعاني ما يعانيه هذا الأخير، وفي القلب منه مشكلة الفقر، إذ يبلغ عدد من يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي ما نسبته من (٣٤) إلى (٣٨) في المائة من إجمالي السكان الذين وصل عددهم العام الماضي إلى (٢٤٨) مليون نسمة، أي أن أكثر من ثلث العرب يعيشون تحت خط الفقر. لكن هذه المشكلة تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تراجع ترتيب مصر – أكبر دولة عربية من حيث تعداد السكان – في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة من المرتبة (١٠٩) العام ١٩٩٥ إلى المرتبة (١٢٠) العام ٢٠٠٤ من بين (١٧٧) دولة، وتسبقها في الترتيب عربيا دول الخليج وسوريا ولبنان، ويقع تحت خط الفقر (٤٨) في المائة من إجمالي السكان في مصر ويقدر متوسط دخل الفرد فيها بحوالي ٣٨١٠ دولار في السنة. وفي اليمن فإن الأوضاع أكثر سوءا، حيث أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الدولة في تنفيذه العام ١٩٩٥ في تعميق الفقر على رغم تطبيق برامج لمحاربته، وما زال اليمن يصنف ضمن (٤٠ (دولة هي الأقل دخلا في العالم، ويصل نصيب الفرد في الدخل القومي الإجمالي إلى (٨٧٠) دولارا فقط سنويا وترتيبها على مقياس التنمية البشرية كان ١٤٩.

وتشير الإحصاءات إلى أن (٤٠) في المائة من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر ويبلغ متوسط الدخل فيها ٥٧٦٠ دولار في السنة والمشكلة في السودان ودول القرن الإفريقي لا تقل خطورة بل أن الفقر بدأ يعرف طريقه إلى دول الخليج العربي وهي التي تتمتع بمستوى دخل مرتفع بفعل الثروات النفطية، ففي الكويت وعلى رغم أن دخل المواطن من الأعلى في العالم، إذ تقدر حصته بحوالي ١٧ ألفا و٤٠٠ دولار سنويا من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هناك نحو مائتي أسرة كويتية تطلب مساعدات يومية من "صندوق الزكاة" الكويتي الذي يصرف حوالي (٢٥٠٠) مساعدة شهرية للمحتاجين [٣٦]، وهناك حوالي أربعة آلاف أسرة بحرينية تصرف لها مساعدة شهرية من وزارة التنمية الاجتماعية. وبشكل عام فإن جل الدول العربية باستثناء أربعة من الدول الخليجية تقع في خانة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. ووضعها في ذلك لم يتغير كثيرا منذ إصدار التقرير الأول للتنمية البشرية للأمم المتحدة. ورغم أن متوسط الفرد فيها قد ارتفع من ١٤٨٠ دولار عام ١٩٧٥ إلى ٢٩٩٠ دولار عام ١٩٨٥ و ٤٥٢٠ دولار عام ١٩٩٨ و ٥٠٦٩ دولار عام ٢٠٠٤. إلا أن هذا التغير لا يعبر عن تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للأفراد. بالمقابل فإننا نجد أن متوسط دخل الفرد في شرق آسيا (باستثناء الصينيين) قد ارتفع من ١٥٨٠ دولار في السنة عام ١٩٧٥ إلى ما يفوق ١٦ ألف دولار عام ٢٠٠٤. ويلاحظ أن الفارق فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد بينهما وبين الدول العربية كان ١٠٠ دولار عام ١٩٧٥ في حين أنه قد ارتفع ليتجاوز العشرة آلاف دولار عام ٢٠٠٤، رغم أن بعضا من هذه الدول قد تعرض للازمة الاقتصادية المعروفة التي أصابت دول شرق آسيا صيف عام ١٩٩٧، إلا أنها أوجلها قد استطاع تجاوز مصاحباتها بعد ذلك، كا ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلاند...الخ.

٤ـ استخلاصات عامة

لا تقتصر ظاهرتي البطالة والفقر على مجتمع دون أخر، فهي حاضرة في كل المجتمعات البشرية، إلا أن حضورها و كذا الآليات المتبعة لمواجهتها تختلف من دولة لأخرى. قسم كبير من البشر البالغين والقادرين عن العمل يعانون من البطالة. القسم الأكبر والأعظم من هؤلاء العاملين هم من بلدان العالم الثالث التي تعاني إضافة إلى ذلك ألامية والاستبداد والقهر والتلوث والصراعات الداخلية وغيرها.

وتشير تقارير التنمية البشرية إلى إن عدد الفقراء في البلدان النامية في الفترة من (١٩٨٧ – ١٩٩٣)، بلغ حوالي ١٣٠٠ مليون شخص أي ما يعادل ٣٢ في المائة من مجموع سكان هذه البلدان، وذلك على أساس خط الفقر دولار واحد للشخص في اليوم بحسب تقديرات البنك الدولي. والذي قدر الفقراء في العالم العربي بـ ٦٦ مليون وتراوح أرقام البطالة في البلدان الصناعية عام ١٩٩٥ حول ١٠في المائة وسطيا من حجم قوة العمل، وترتفع إلى ١٣ في المائة من بعض البلدان مثل ايرلندا وحوالي ٢٣في المائة في أسبانيا و١٧ في المائة من فنلندا، وعلى الصعيد العالمي هناك أكثر من ١٥٠ مليون متعطل عام ١٩٩٨، ونحو ٩٠٠ مليون يعملون جزئيا أو يتزايد عدم الأمان في العمل حيث جزء كبير من العمالة هو بشكل مؤقت ومعرض للتسريح في أي وقت (تقري عام ٢٠٠٠، ص ٤٠) إما في العالم الثالث فحوالي نصف العمالة في القطاع غير المنظم، أي القطاع الحرفي والأعمال التافهة.

وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام ٢٠٠٤، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة. في حين ذكر تقرير منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٣ إن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى ٦،٢ في المائة، بينما بلغت النسبة في العالم العربي من العام نفسه حوالي ١٣ في المائة. كما أشار إلى أن معدلات البطالة تتزايد بمعدل ٣ في المائة، وتنبأ التقرير بأن عدد العاطلين في البلاد العربية سيصل عام ٢١٠ إلى أكثر من ٢٥ مليون عاطل. وما يجعل هذه القضية من اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن ٦٠ في المائة من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين.

ويشير التقرير إلى انه لم يعد هناك دول عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات، وبخاصة دول الخليج العربي، حيث بلغ معدل البطالة في السعودية اكبر هذه البلدان حجما وتشغيلا واستقبالا للوافدين نحو ١٥ في المائة وفي سلطنة عمان ١٧،٢ في المائة وفي قطر ١١،٦ في المائة ولا يختلف الوضع كثيرا في البلاد العربية الأخرى.

وأكدت منظمة العمل الدولية أن بطالة الشباب في العالم وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال العقد الماضي حيث بلغت ٨٨ مليونا من الشباب العاطل عن العمل في الفئة العمرية بين ١٥ و٢٤ عاما، أي ما يقرب من نصف عدد العاطلين في العالم وعلى الرغم من أن الشباب يمثلون ٢٥في المائة من السكان في سن العمل في الفئة العمرية بين ١٥، ٦٤ عاما. ويمثل الشباب ما يقرب من ١٣٠ مليون من أصل ٥٥٠

مليون من العاطلين الفقراء غير القادرين على انتشال أنفسهم وعائلاتهم من خط الفقر، كما أن أعلى نسبة من بطالة الشباب في فئة النساء الشابات.

كما أن معدلات البطالة من الشباب سجلت أعلى معدلاتها عام ٢٠٠٣ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٥،٦ في المائة ثم نسبة الصحراء الأفريقية ٢١ في المائة ثم دول الاقتصاديات المتحولة ١٨،٦ في المائة يليها أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٦،٦ في المائة وجنوب شرق آسيا ١٦،٤في المائة وجنوب آسيا ١٣،٩ في المائة والاقتصاديات الصناعية ١٣ في المائة من شرق آسيا ٧ في المائة.

الخاتمة

رغم أنه قد يكون من الصعب الحديث عن أثر عمليات العولمة على قطاعات المختلفة المكونة للمجتمع العربي، إلا أن مما لا شك فيه، أن عمليات العولمة قد ضخمت وربما عقدت عن المشكلات القائمة، إن لم تكن هي في طريقها لخلق أخرى. فالتحولات التي جاءت بها عمليات وسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي مرت بها المنطقة العربية خلال العقد الثامن والتاسع من القرن الماضي، بالإضافة للتأثيرات الكبيرة لعمليات العولمة، قد تكون فتحت آفاق جديدة للمنطقة العربية إلا أنها دون شك قد خلقت بآثارها وربما سوء توظيفها، وعدم القدرة على التكيف مع متطلباتها، أو الاستعداد لها، مشكلات الفقر والبطالة وأحدثت اهتزازات في البناء الطبقي التقليدي، كما هي قد قلصت من قدرات الطبقة الوسطي الكيفية. كما هي قد آثارت مشكلات العنف واللا معيارية والتيه العام وإشكالات جديدة أخرى، لا يمكن تجاوزها بأمنيات مثالية وبضرب في الودع وشتم الآخر، وإنما في الدخول في السباق نحو اختراق المستقبل بآلياته وإمكانياته وربما قيمة واتجاهاته لا بآليات وإمكانيات واتجاهات الماضي. فالمستقبل لا يصيغه الماضي بل أن الحاضر يشكل بعض انطلاقاته، كما لا يصيغه الانقطاع عن الآخر وإنما التفاعل والاستفادة من إنجازاته، فهل يا ترى المنطقة العربية تعي ذلك. بل هل تعي أن الدخول في العصر لا تتم إلا بآلياته لا آلياتها هي... فهل لنا في موقع أفضل في التاريخ تنتفي فيه أو تتقلص مشكلات الفقر والبطالة والعنف واللا ديمقراطية، و تسود فيه قيم المواطنة و الديموقراطية و العدالة و سيادة القانون.

المصادر

١ – أوليش بك، ما هي العولمة- ألمانيا – دار الجمل – ١٩٩٩ ص ١١.

٢ – انظر مقاربتنا لعلاقة العولمة بتحولات الأسرة في الخليج العربي – في سمير أمين وآخرون– المجتمع والاقتصاد أمام العولمة – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠٠٤.

٣ – باقر النجار – العرب والعولمة – مجلة أبواب – العدد ٢٦ – ٢٠٠٠.

٤ – مصدر سابق ص ١٧-٢٠.

٥ – انظر خلدون النقيب – واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية الخليجية – أعمال ندوة – رؤى- للمستقبل – الشارقة – دار الخليج للصحافة – ٢٠٠١.

٦ – كرسيتا فيشترس – المرأة والعولمة – ألمانيا – دار الجمل – ٢٠٠٢- ص ز ٢٧-٢٨.

٧ – أليسون جاغار و آخرون، الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة ترجمة عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا الطبعة الأول، ٤-٢ ، ص ٧-٣٠.

٨– عبد الوهاب، الأثنوية وعلمية حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأمن، مصدر سابق، ص ١٧٧.

٩– Eleanor Abdella Doumato et al- Women and Globalization in the Arab Middle East – London- Lynne Rienner Publisher – 2003.

١٠ – كرسيتا فيشتريس – مصدر سابق – ص ٨٦.

١١- a. info/article php . 13. article =95-155.www.al-mounadhil-

١٢- عبد السلام بشير الدويني وآخرون – رعاية الطفل المحروم – الأسس الاجتماعية والنفسية للرعاية البديلة للطفولة – بيروت معهد الإنماء العربي – ١٩٨٩ ص ١٤-١٩.

١٣– www.egyptcre.org

www.qudsway.com

١٤ – منظمة اليونيسيف – أطفال الشوراع العاملون فلورنس مركز اليونيسيف لتطوير الطفل – ١٩٩٧.

١٦ – محمود عودة – الواقع الاجتماعي للطفل المصري – تحليل نقدي ورؤى مستقبلية – القاهرة – المجلس القومي للطفولة والأمومة- ١٩٩٥- ص ٤٧-٤٨.

١٧ – نادية رشاد – عمالة الأطفال وعلاقتها بالتوافق النفسي – رسالة ماجستير- القاهرة. معهد الدراسات العليا للطفولة – جامعة عني شمس، ١٩٩٣- ص ٢٠٢-٢١٣.

١٨ – محمد سيد فهمي – أطفال الشوارع – الأسباب والدوافع – علة الطفولة والتنمية – العدد (١) – ربيع ٢٠٠١- ص ١٣٩-١٥٣.

١٩ – أمين محمد السباعي – تجربة اليمن في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع – ورقة مقدمة للورشة الإقليمية بشأن التصدي لظاهرة أطفال الشوارع عربيا– القاهرة- ١٤-١٦-٩-١٩٩٩.

٢٠ – أحمد عبدا لله – الأطفال الكادحون- ظاهرة عمل الأطفال في مصر – القاهرة- مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية – ١٩٩٥ – ص ١٩.

٢١ – محمد منصور – العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي – القاهرة – مكتبة الحرية – ١٩٩٦ – ص ٢٢٣-٢٢٥.

٢٢ – رمزي زكي–وداعا للطبقة الوسطى– القاهرة- دار المستقبل العربي-١٩٩٧- ص٨٤- ١٣٣.

٢٣ – انظر في ذلك:

ميشيل ألبير، الرأسمالية ضد الرأسمالية، ترجمة حليم طوسون، مكتبة الشروق، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٧٨-٩٣.

أنظر كذلك:

رمزي زكي، وداعا للطبقة الوسطي، مصدر سابق ص ١١٣-١١٨، الليبرالية المستبدة، مصدر السابق، ص ١١٧-١١٢.

٢٤ – محمود عودة، الطبقة الوسطي المصرية في السلم الاجتماعي، منشور في: أسس علم الاجتماع، بدون جهة نشر، القاهرة، ٢٠٠٠/ ص ٢٤٥-٢٤٦.

٢٥- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٣-٢٦.

٢٦ – سمير نعيم أحمد، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتطرف الديني، حالة مصر، المستقبل العرب، العدد الثاني، ١٣١، يناير ١٩٩٠ ص ١١٦-١١٩.

٢٧ – محمد منصور، التحولات الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات الطبقة الوسطى المصرية، الزواج العرفي نموذجا، منصور في: علم الاجتماع التطبيقي، مركز التعليم المفتوح، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٢ ص ٢٧٩-٢٩٥.

٢٨- جان زيغلر، سادة العالم الجدد، مصدر سابق،ص ٨-١٠.

٢٩- نفس المصدر السابق، ص ١٠١-١٠٣

٣٠- ميشيل تشو سودرفيسكي، عولمة الفقر، مجلة سطور، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٠-٣٥.

٣١- أليسون جاغار، مصدر سابق، ص ١١.

٣٢- جان زيغلر، مصدر سابق، ص ١٧٥-١٧٧.

٣٣- ميشيل تشو سودرفيسكس، مصدر سابق، ص ٢٠١-٢٠٢.

٣٤- جان زيغلر، مصدر سابق، ص ١٨٣-١٨٥.

٣٥- أديب نعمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحدة معلومات التنمية للبلدان العربية، بيروت، ٢٠٠٥.